



تقرير تحليلي حول انتخابات الهيئات المحلية 2026

إعداد: عبد العزيز ربحي الصالحي



المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

رام الله - فلسطين

2026

تقرير تحليلي حول انتخابات الهيئات المحلية 2026

منشورات "مفتاح" 2026

حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ © المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"



إعداد:

عبد العزيز ربحي الصالحي

مسؤول وحدة الأبحاث والتوثيق في مؤسسة "مفتاح"

إشراف:

مرام زعترة

مديرة برنامج الديمقراطية والحكم الصالح

التدقيق اللغوي:

أ. خالد سليم

كلمة مؤسسة "مفتاح"

يأتي هذا التقرير في إطار متابعة مؤسسة "مفتاح" لمسار انتخابات الهيئات المحلية لعام 2026، وما رافقها من نقاشات قانونية وسياسية ومجتمعية حول النظام الانتخابي الجديد وآثاره على المشاركة والتمثيل والسلم الأهلي. وتنتقل "مفتاح" من قناعة بأن الانتخابات المحلية ليست إجراءً دورياً لاختيار ممثلي وممثلات الهيئات المحلية فحسب، بل هي اختبار لجودة الحياة الديمقراطية، ولمدى قدرة الإطار القانوني والسياسي على صون الحق في المشاركة، وضمان العدالة في التمثيل، وتعزيز المساواة والحكم المحلي الديمقراطي.

اعتمد التقرير على قراءة تحليلية للنقاشات التي سبقت الانتخابات وتلتها، بما في ذلك من مجموعات البورية القبليّة والبعدية على صعيد الضفة الغربية وقطاه غزة لخبراء وناشطين على صعيد الانتخابات والمشاركة المدنية وعلى صعيد الهيئات المحلية، وملاحظات مستشارات "مفتاح" في المحافظات. وقد أظهرت هذه النقاشات أن عدداً من التخوفات التي طُرحت قبل الانتخابات انعكس فعلياً في التجربة الميدانية، لا سيما ما يتعلق بتعقيد النظام الانتخابي، وضعف التوعية، واتساع نطاق النزكية، وتراجع الثقة، وصعود الاعتبارات العائلية والعشائرية، ومحدودية المشاركة الفعلية للنساء والشباب.

وتؤكد "مفتاح" أن الإشكال لا يكمن في مبدأ إجراء الانتخابات أو دوريتها، بل في مدى قدرة القانون وآليات تطبيقه على إنتاج منافسة ديمقراطية عادلة وواسعة. فقد كشفت التجربة أن انتظام يوم الاقتراع وحده لا يكفي للحكم على نجاح العملية الانتخابية، ما لم يقترن بوضوح النظام، وعدالة شروط الترشح، وتوفير البدائل أمام الناخبين والناخبات، وفعالية الرقابة، وثقة المواطنين والمواطنات بالنتائج والمؤسسات الناظمة لها.

كما ترى "مفتاح" أن تمثيل النساء والشباب يجب ألا يظل محصوراً في الحضور العددي أو الشكلي، بل ينبغي أن يترجم إلى مشاركة فعلية في صنع القرار المحلي، ضمن بيئة تضمن تكافؤ الفرص وتحمي الكفاءات من الإقصاء أو الاستخدام الرمزي. كما تؤكد أن حماية السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي يجب أن تكون معياراً أساسياً في تقييم أي نظام انتخابي محلي، خاصة في ضوء ما أظهرته التجربة من تداخل بين التنافس الانتخابي والاصطفافات العائلية والعشائرية.

وبناءً على ذلك، تدعو "مفتاح" إلى مراجعة شاملة وتشاركية للإطار القانوني الناظم للانتخابات المحلية، من خلال حوار وطني جاد يضم مؤسسات المجتمع المدني، والفاعلين المحليين، والنساء والشباب، والخبراء القانونيين، والجهات الرسمية ذات العلاقة. فالغاية من الإصلاح الانتخابي ليست تعديل النصوص فحسب، بل ضمان أن تكون الانتخابات المحلية أداة لتعزيز المواطنة والمساءلة وتجديد الشرعيات المحلية، لا مجرد إجراء إداري محدود الأثر.

د. تحرير الأعرج

المديرة التنفيذية

محتوى التقرير

5	ملخص تنفيذي
8	تقديم
9	الهدف من التقرير
9	أهمية التقرير
10	الجدل حول الانتخابات
15	منهجية إعداد التقرير
17	مخرجات المجموعات البؤرية القبيلة
17	أولاً: من التعديل الإجرائي إلى إعادة تشكيل المجال الانتخابي المحلي
18	ثانياً: القوائم المفتوحة بين توسيع الاختيار وإعادة إنتاج الإكراه الاجتماعي
19	ثالثاً: النظام الفردي في القرى: فرصة لتكريس الولاءات
19	رابعاً: الشرط السياسي (المادة 14) وتسييس البلديات
20	خامساً: النساء والشباب بين التمثيل الحقيقي والشكلي
21	سادساً: السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي بوصفهما معياراً لتقييم القانون
22	سابعاً: الثقة بالمؤسسات والعوانق الإدارية والمالية
22	الفوارق المناطقية في قراءة القانون والعملية الانتخابية
22	بيت لحم: نقد اجتماعي- سياسي مركب
22	الخليل: إبراز خصوصية الدواوين والتحالفات العائلية
23	نابلس: أزمة معنى الديمقراطية ذاتها
23	جنين: العائلية بوصفها آلية تعبئة أكثر منها تمثيلاً
23	قلقيلية: أثر الانسحاب وغياب الانتخابات نفسها
23	أريحا والأغوار: خصوصية القرى الصغيرة وحدود التمثيل
24	ملخص إيجابيات وسلبيات من منظور المجموعات البؤرية
25	نتائج انتخابات الهيئات المحلية 2026
28	نتائج المجموعة البؤرية التعددية الجامعة للمناطق المختلفة
29	القانون الانتخابي بين إرباك الناخبين وإضعاف الثقة بالعملية الديمقراطية
30	من التنافس البرامجي إلى العائلية والعشائرية والحاراتية
30	أثر الانتخابات على السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي
31	التمثيل النسوي والشبابي بين الحضور الشكلي والتمكين الفعلي
32	المال السياسي، استغلال الحاجة، وضعف الرقابة على يوم الاقتراع
32	الحاجة إلى مراجعة شاملة وإصلاح انتخابي تشاركي
34	خلاصة تحليلية
37	المصادر والمراجع
38	المجموعات البؤرية

ملخص تنفيذي

يقدم هذا التقرير قراءة تحليلية في أبرز القضايا التي أثارها المجموعات البؤرية التي نفذتها مؤسسة "مفتاح" حول قانون انتخابات الهيئات المحلية والنظام الانتخابي الجديدين، في ضوء القرار بقانون رقم 23 لسنة 2025 وتعديلاته، وما رافقه من نقاشات قانونية وسياسية ومجتمعية قبل إجراء الانتخابات المحلية لعام 2026 وبعدها. ولا يسعى التقرير إلى تقديم حكم نهائي على التجربة الانتخابية، بقدر ما يهدف إلى توثيق التخوفات والفرضيات التي سبقت الانتخابات، وفحصها في ضوء الملاحظات الميدانية والنتائج الأولية، بما يفتح المجال أمام نقاش عام حول أثر النظام الانتخابي في أنماط المشاركة، والتمثيل، والتنافس، والسلم الأهلي، وثقة المواطنين/ات بالعملية الانتخابية.

ينطلق التقرير من أهمية الانتخابات المحلية بوصفها أداة أساسية لممارسة الحق في المشاركة السياسية والمجتمعية، ومدخلاً لتعزيز المساءلة والرقابة الشعبية على الهيئات المحلية، التي تمثل المستوى الأقرب إلى المواطنين والمواطنات في إدارة الخدمات اليومية والتنمية المحلية. غير أن هذه الأهمية لا تتفصل عن البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية التي تجري فيها الانتخابات، ولا عن قدرة النظام الانتخابي على ضمان التعددية، وتكافؤ الفرص، وحرية الترشح والاقتراع، وإنتاج مجالس محلية قادرة على تمثيل احتياجات المجتمع بصورة عادلة وفاعلة.

اعتمد التقرير منهجية وصفية تحليلية، استندت إلى جمع البيانات عبر أكثر من مرحلة. فقد نفذت "مفتاح" مجموعات بؤرية في الفترة ما بين 20 و25 نيسان 2026 في عدد من المحافظات، شملت جنين، وقلقيلية، وبيت لحم، ونابلس، والخليل، وأريحا والأغوار، بمشاركة خبراء وخبيرات قانونيين، ونشطاء وناشطات في الحقل الديمقراطي والعمل الأهلي والحكم المحلي، وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني. كما استند التقرير إلى ملاحظات مستشارات "مفتاح" في المحافظات المختلفة في الضفة الغربية، وإلى مكتب المؤسسة في قطاع غزة، إضافة إلى مجموعة بؤرية بعدية عُقدت في 15 أيار 2026، وجلسة حوارية عقدت في 20 أيار 2026 بمشاركة ممثلين عن وزارة الحكم المحلي، ولجنة الانتخابات المركزية، ومؤسسات المجتمع المدني، والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية.

يقوم التقرير على مجموعة من الفرضيات التقييمية القابلة للفحص، مفادها أن التعديلات التي أدخلها القرار بقانون قد تكون أحدثت تغييراً في شكل العملية الانتخابية، لكنها لا تضمن بالضرورة تغييراً نوعياً في مضمون المشاركة والتمثيل. وقد ركزت

هذه الفرضيات على أثر النظام الجديد في تعزيز أو إضعاف المشاركة الفعلية للنساء والشباب، والحد من العائلية والعشائرية، وضمن المساواة في حق الترشح، والحفاظ على السلم الأهلي، ورفع ثقة المواطنين/ات بعدالة العملية الانتخابية وشرعيتها. وتُظهر خلاصات النقاشات أن انتخابات الهيئات المحلية لعام 2026 جرت في سياق قانوني أكثر تعقيداً مقارنة بالدورات السابقة، نتيجة اعتماد نظامين انتخابيين مختلفين؛ أحدهما يقوم على القوائم في البلديات، والآخر على الترشح الفردي في المجالس القروية. وقد أدى هذا التحول، بحسب ما ورد في المجموعات البؤرية وملاحظات ما بعد الانتخابات، إلى حالة من الإرباك لدى بعض الناخبين/ات والمرشحين/ات، لا سيما في ظل محدودية التوعية المسبقة بآليات التصويت والفرز، وبطبيعة القوائم المفتوحة والاختلاف بين النظامين المعتمدين.

كما خلاص التقرير إلى أن أحد أبرز مؤشرات انتخابات 2026 لا يتمثل فقط في عدد من توجهوا إلى صناديق الاقتراع، بل في اتساع نطاق الهيئات التي لم تشهد تنافساً فعلياً، سواء بسبب فوز قوائم بالتزكية أو بسبب عدم ترشح قوائم في بعض الهيئات. ومن هذه الزاوية، فإن المشاركة الفعلية تبدو محدودة عند مقارنتها بمجمل أصحاب حق الاقتراع، بما يعكس إشكالية أعمق تتعلق بضعف التنافس وغياب البدائل أمام الناخبين/ات في عدد واسع من الهيئات.

وتشير نتائج التقرير إلى أن النظام الانتخابي الجديد أنتج آثاراً متباينة؛ فمن جهة، منح الناخبين/ات في بعض البلديات قدرة أكبر على التأثير داخل القوائم، وفتح نقاشاً عاماً حول التمثيل والمساءلة والإصلاح المحلي. ومن جهة أخرى، ساهم، خاصة في المجالس القروية، في تعزيز الاعتبارات العائلية والعشائرية على حساب التنافس البرامجي، الأمر الذي قد يضعف البعد الخدماتي والمهني للعملية الانتخابية، ويزيد من احتمالات التوتر الاجتماعي في بعض السياقات المحلية.

وعلى مستوى تمثيل النساء والشباب، يبيّن التقرير أن التحسن الرقمي في حضور النساء لا يكفي وحده لقياس جودة المشاركة، إذ يبقى التحدي الأساسي في تحويل هذا الحضور من تمثيل عددي أو شكلي إلى مشاركة فعلية ومؤثرة في صنع القرار المحلي. كما أن خفض سن الترشح إلى 23 عاماً لا يضمن تلقائياً تعزيز مشاركة الشباب، ما لم تُعالج العوائق البنوية المرتبطة بالتكلفة المالية، والقيود الاجتماعية والسياسية، وضعف فرص الوصول إلى مواقع التأثير داخل البنى المحلية.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، توقف التقرير عند تجربة دير البلح بوصفها حالة ذات دلالة وطنية وسياسية، كونها أشارت رمزياً إلى إمكانية إعادة إدماج غزة في المسار الانتخابي المحلي، رغم محدودية التجربة جغرافياً وسياسياً، وانخفاض نسبة الاقتراع.

وقد أظهرت الملاحظات أن العملية الانتخابية في دير البلح كانت جيدة جداً من حيث التنظيم والإدارة، ولم تُسجل خروقات جوهرية أو واسعة النطاق، الأمر الذي يتيح البناء على هذه التجربة مستقبلاً دون المبالغة في تعميم نتائجها.

ويخلص التقرير إلى أن معيار نجاح الانتخابات المحلية لا ينبغي أن يقتصر على انتظام يوم الاقتراع، بل يجب أن يشمل مدى توفر المنافسة الفعلية، وعدالة شروط الترشح، ووضوح النظام الانتخابي، وثقة المواطنين/ات بالعملية الانتخابية، وقدرة القانون على تعزيز المشاركة السياسية والمساواة وتكافؤ الفرص. ومن هنا، تؤكد "مفتاح" أن الإشكاليات التي ظهرت خلال الانتخابات لم تكن مفاجئة تماماً، بل سبق أن طُرحت من قبل مؤسسات المجتمع المدني، خاصة ما يتعلق بشروط الترشح، وتعقيد النظام الانتخابي، وضعف التوعية، واتساع نطاق التزكية، ومحدودية الضمانات المرتبطة بمشاركة النساء والشباب.

وعليه، يدعو التقرير إلى إعادة النظر في القرار بقانون بشأن الانتخابات المحلية، وفتح حوار وطني جاد وشفاف مع مؤسسات المجتمع المدني والفاعلين المحليين، بما يفضي إلى تعديلات جوهرية تعزز الثقة بالعملية الانتخابية، وتضمن انسجامها مع مبادئ المشاركة السياسية، والمساواة، وتكافؤ الفرص، والقانون الأساسي الفلسطيني، والالتزامات الحقوقية ذات الصلة. كما يؤكد التقرير أن الانتخابات المحلية يجب أن تبقى أداة لتجديد الشرعيات، وتعزيز المساءلة، وتطوير الحكم المحلي الديمقراطي، لا مجرد إجراء إداري دوري محدود الأثر.

تقديم

تأتي هذه الورقة في سياق متابعة المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" لمسار الانتخابات المحلية الفلسطينية لعام 2026، في ظل سياق سياسي واقتصادي وأمني بالغ التعقيد بحكم ممارسات الاحتلال الهادفة إلى إنهاء القضية الفلسطينية. وتركز الورقة على المرحلة الحالية والمناخ الانتخابي في ظل مجموعة من التعديلات القانونية والإجرائية التي أثارته نقاشاً واسعاً في أوساط المجتمع الفلسطيني، لا سيما بين الفاعلين والفاعلات في المجتمع المدني، والمرشحين والمرشحات، والناشطين والناشطات في الشأن المحلي. تحاول الورقة أن تقدم قراءة أولية في انعكاسات قانون انتخابات الهيئات المحلية الجديد والنظام الانتخابي، ليس من زاوية إجرائية - تقنية فحسب، بل من زاوية اجتماعية وسياسية وحقوقية، تتصل بجوهر المشاركة الديمقراطية، وعدالة التمثيل، والسلم الأهلي، وتمثيل النساء والشباب والفئات الأقل حضوراً في المجال العام.

وقد جاءت الانتخابات المحلية لعام 2026 في ظل تعديلات جوهرية على الإطار القانوني الناظم لانتخابات الهيئات المحلية، أبرزها الانتقال إلى نظام انتخابي جديد يقوم على القوائم المفتوحة في البلديات، واعتماد آليات مختلفة في المجالس القروية، إلى جانب تعديلات متصلة بتمثيل النساء، وتخفيض سن الترشح، وإدراج شروط سياسية للترشح أثارته جدلاً واسعاً حول علاقتها بطبيعة الانتخابات المحلية بوصفها انتخابات خدمية، وحول مدى انسجامها مع مبادئ الحق في المشاركة وتكافؤ الفرص. كما جاءت هذه الانتخابات في سياق سياسي وأمني واقتصادي بالغ التعقيد، في ظل استمرار الحرب على قطاع غزة، وتصاعد اعتداءات الاحتلال والمستوطنين في الضفة الغربية، وتفاقم الأزمة المالية والمعيشية، وما يرافق ذلك من أثر مباشر على قدرة المواطنين والمواطنات على المشاركة الآمنة والفاعلة.

يحمل القانون الجديد في طياته ثلاثة اتجاهات رئيسية: تحديث تقني في بعض الجوانب مثل القوائم المفتوحة ورفع كوتا النساء وخفض سن الترشح؛ وتغيير بنيوي في النظام الانتخابي عبر الفصل بين البلديات والمجالس القروية؛ وتسييس واضح لشروط الترشح من خلال شرط الالتزام بمنظمة التحرير وبرنامجهما والتزاماتها. وهذا يضع فرضية أساسية تدور حولها هذه الورقة والجدل، وهي حول ما إذا كان القانون الجديد يطور الانتخابات المحلية ويوسع التمثيل، أم يعيد ضبط المجال الانتخابي ويضع قيوداً سياسية على حق الترشح.

الهدف من التقرير

يسعى هذا التقرير إلى تقديم قراءة تحليلية في أبرز القضايا التي أثارها المجموعات البؤرية، من خلال تتبع الملاحظات الإيجابية والسلبية التي قدمها المشاركون والمشاركات حول القانون والنظام الانتخابي الجديدين، وربطها بالسياق الأوسع للحكم المحلي والمشاركة الديمقراطية في فلسطين. ولا يدعي التقرير تقديم تقييم نهائي للتجربة، بقدر ما يسعى إلى توثيق المخاوف والفرضيات الأولية التي سبقت الانتخابات، وفتح المجال لمقارنتها لاحقاً بما أفرزته النتائج والتفاعلات المجتمعية والسياسية بعد تشكيل المجالس المحلية. كما يسعى التقرير إلى المساهمة في فتح حوارات ونقاش عام حول انعكاسات وتأثير النظام الانتخابي في أنماط التنافس وآليات التمثيل، بما يدعم بلورة سياسات أكثر استجابة وتوافقاً مع متطلبات ومبدأ المشاركة الديمقراطية.

ومن هذا المنطلق، تؤكد "مفتاح" أن الانتخابات المحلية ليست مجرد إجراء دوري لاختيار ممثلي وممثلات الهيئات المحلية، بل هي اختبار لجودة الحياة الديمقراطية، ولمدى قدرة النظام السياسي والقانوني على صون الحق في المشاركة، وضمان العدالة في التمثيل، وحماية السلم الأهلي، وتمكين النساء والشباب والفئات المهمشة من الوصول إلى مواقع صنع القرار المحلي. كما تؤكد أن أي إصلاح انتخابي حقيقي يجب أن يستند إلى حوار مجتمعي واسع، وإلى قراءة دقيقة للواقع الميداني، وإلى مراجعة مستمرة لأثر القانون في التطبيق، بما يضمن أن تكون الانتخابات أداة لتعزيز المواطنة والمساءلة، لا مدخلاً لإعادة إنتاج الإقصاء والانقسام والتوترات الاجتماعية.

أهمية التقرير

ينطلق هذا التقرير من أهمية الانتخابات المحلية بوصفها إحدى الأدوات الأساسية لممارسة الحق في المشاركة السياسية والمجتمعية، وباعتبارها مدخلاً لتعزيز المساءلة والرقابة الشعبية على الهيئات المحلية، التي تمثل المستوى الأقرب إلى المواطنين والمواطنات في إدارة الخدمات اليومية وقضايا البنية التحتية والتنمية المحلية. غير أن أهمية هذا الاستحقاق لا تنفصل عن البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية التي تجري فيها الانتخابات، ولا عن مدى قدرة النظام الانتخابي على ضمان التعددية، وتكافؤ الفرص، وحرية الترشح والاقتراع، وإنتاج مجالس محلية قادرة على تمثيل احتياجات المجتمع بصورة عادلة وفاعلة.

الجدل حول الانتخابات

أصدر الرئيس الفلسطيني القرار بقانون رقم (23) لسنة 2025 بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية، ليشكّل بذلك الإطار التشريعي الثالث المنظم للانتخابات المحلية منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد سبق أن أقرّ المجلس التشريعي الأول قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (5) لسنة 1996، الذي اعتمد نظام الأغلبية الفردية، مع انتخاب رئيس الهيئة المحلية بورقة اقتراع مستقلة.¹ وفي منتصف عام 2005، صدر قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005، الذي تبنى نظام التمثيل النسبي الكامل في جميع المجالس المحلية، وفق صيغة القائمة النسبية المغلقة.

وبتاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، صدر القرار بقانون رقم (23) لسنة 2025 بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية، متضمناً اعتماد نظامين انتخابيين مختلفين؛ يتمثل الأول في نظام التمثيل النسبي على أساس القائمة المفتوحة في البلديات، والبالغ عددها 136 بلدية، فيما يقوم الثاني على نظام الأغلبية الفردية في المجالس القروية، والبالغ عددها 284 مجلساً قروياً، بحيث يحق للناخب التصويت لعدد من المرشحين لا يتجاوز خمسة مرشحين. ولاحقاً، وبتاريخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2025، أصدر مجلس الوزراء قراراً بتحديد موعد إجراء الانتخابات في جميع المجالس المحلية يوم السبت الموافق 25 نيسان/أبريل 2026، أعقب ذلك إصدار لجنة الانتخابات المركزية الجدول الزمني الخاص بالعملية الانتخابية.²

كانت النقاشات حول مسودة القانون الجديد قد بدأت منذ شهر أيار في العام 2025، أي قبل إصدار القرار بقانون رقم 23 للعام 2025 بحوالي 6 أشهر، والذي صدر في تاريخ 20 تشرين الثاني 2025 ونشر في العدد رقم 31 في جريدة الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية).³ وكانت مؤسسات المجتمع المدني قد أصدرت ورقة موقف باسم "الائتلاف الأهلي للانتخابات" في تاريخ 17 أيار/مايو 2025، جاء فيها أنه وعلى الرغم من دعم الخيار الديمقراطي على المستويين الوطني والمحلي والتأكيد على أهمية الالتزام بدورية الانتخابات، إلا أن تعديل قانون انتخابات الهيئات المحلية في هذه المرحلة لا يشكل

¹- عوض، طالب. "قراءة بقانون رقم 23 لسنة 2025 بشأن الانتخابات المحلية". أنجزت لصالح المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي (مفتاح)، 2025. لم تنشر بعد.

²- المصدر السابق.

³- ديوان الجريدة الرسمية- الجريدة الرسمية، عدد ممتاز 31. نشرت في تاريخ 20 تشرين الثاني 2025. انظري الرابط التالي:

<https://shorturl.at/4PuLh>

ضرورة أو أولوية في ظل الظروف التي نمر بها في فلسطين المحتلة.⁴ بالإضافة إلى ضرورة فتح حوار وطني شامل حول التعديلات الحاصلة على قانون انتخابات الهيئات المحلية.⁵

بالإضافة إلى ذلك، وفي شهر نوفمبر 2025، كانت خمسة فصائل فلسطينية قد أعلنت عن رفضها إجراء الانتخابات المحلية وفق القانون المعدل لعام 2025، حيث أشارت هذه الفصائل (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- حزب الشعب الفلسطيني- الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)- حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية)، إلى أن "هذا الاشتراط بهذه الصيغة فضلاً عن مخالفته للعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية، فإنه أيضاً يخالف الحقوق التي ضمنتها وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي.⁶ وعلى أثر ذلك، قدمت شخصيات ممثلة للفصائل وأحزاب يسارية وديمقراطية طعناً دستورياً ضد الشرط السياسي والمواد القانونية باعتبارها غير دستورية بحسب تعبيرهم، إلا أن هذه الشخصيات أسقطت الطعن في المحكمة الدستورية في شهر فبراير 2026، وهو ما أثار استياء الشارع الفلسطيني على هذا التراجع.⁷

أعدت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية مقارنة ما بين القانون القديم والقرار بقانون الجديد، جاء فيها تناول لأبرز التعديلات على القانون، حيث إن القانون الجديد لم يأت كتعديل محدود، بل ألغى قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم 10 لسنة 2005 وتعديلاته، واستبدل به القرار بقانون رقم 23 لسنة 2025، ثم لحقت به تعديلات في 2026. ويمكن القول إن "مفتاح" كانت قد رصدت أبرز التعديلات، وكانت على الشكل التالي:

أولاً: النظام الانتخابي

في القانون القديم، كان الترشح يتم ضمن قوائم انتخابية مغلقة على أساس التمثيل النسبي في الهيئات المحلية، أي أن الناخب يصوت للقائمة، وتوزع المقاعد على مرشحيها حسب ترتيبهم داخل القائمة. أما في القانون الجديد، فقد أصبح النظام مزدوجاً: في البلديات يجري الترشح وفق التمثيل النسبي بالقوائم المفتوحة، وفي المجالس القروية يكون الترشح فردياً وفق نظام الأغلبية.

4- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان- ديوان المظالم. "ورقة موقف من الائتلاف الأهلي للانتخابات بخصوص قانون انتخابات الهيئات المحلية المقترح". نشر في تاريخ 17 أيار 2025. انظر/ي الرابط التالي: <https://www.ichr.ps/public/page/124818>

5- المصدر السابق.

6- موقع ألترافلسطين. "القوى الديمقراطية ترفض إجراء الانتخابات المحلية وفق القانون المعدل لعام 2025". نشر في تاريخ 26 نوفمبر 2025. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/c1gH5>

7- موقع الشاهد الإلكتروني. "استهجان شعبي من سحب قيادات يسارية لدعواها بشأن قانون الانتخابات المحلية". نشر في 12 فبراير 2026. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/32M5q>

وهذا يعني أن الناخب في البلديات يستطيع التأثير في ترتيب المرشحين داخل القائمة، بينما تعود المجالس القروية إلى منطق التنافس الفردي.

ثانياً: القوائم المغلقة مقابل القوائم المفتوحة

القانون القديم كان يعتمد القوائم المغلقة، حيث توزع المقاعد على المرشحين وفق ترتيبهم المسبق داخل القائمة. القانون الجديد يعتمد القوائم المفتوحة في البلديات، أي أن المقعد لا يذهب بالضرورة لمن رتبهم القائمة أولاً، بل لمن يحصلون على أصوات أعلى داخل القائمة نفسها، مع استمرار احتساب مقاعد القوائم وفق طريقة سانت لوجي.

ثالثاً: سن الترشح

في قانون 2005، كان شرط الترشح بلوغ 25 عاماً يوم الاقتراع. في القانون الجديد، خُفض سن الترشح إلى 23 عاماً. وهذا التعديل كانت الفلسفة من ورائه فتح المجال أمام مشاركة أوسع للشباب، مع الإبقاء على بقية شروط الترشح وبقدرة الشباب على تشكيل قوائم أو حوض منافسة محلية فعلية، مع العلم أن مطلب مؤسسات المجتمع المدني كان تخفيض السن إلى عمر 21 سنة، إلا أن المطالبات أدت إلى تسوية في تخفيض عمر الترشح إلى 23، وهي مسألة منطقية من حيث قدرة الفرد على التفرغ للمشاركة الفاعلة في الهيئات المحلية.

رابعاً: تمثيل النساء

في القانون القديم، كان تمثيل النساء لا يقل عن 20%، مع اشتراط وجود امرأة ضمن الأسماء الثلاثة الأولى، وامرأة ضمن الأربعة التي تليها، وامرأة ضمن الأسماء التالية في القائمة. في القانون الجديد، أصبح الحد الأدنى مرتبباً بعدد مقاعد المجلس: مقعدان للنساء في الهيئات ذات 9 مقاعد، وثلاثة مقاعد في الهيئات ذات 11 مقعداً، وأربعة مقاعد في الهيئات ذات 13 أو 15 مقعداً. هذا يعد توسعاً نسبياً في الكوتا، لكنه يثير سؤالاً حول ما إذا كان التمثيل سيكون فعلياً ومؤثراً أم مجرد استيفاء عددي.

خامساً: الشرط السياسي للترشح

هذه هي المسألة الأكثر إثارة للجدل. القانون الجديد يشترط لقبول القوائم في البلديات تقديم إقرار من مرشحي القائمة بالتزامهم ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية وبالتزاماتها الدولية وقرارات الشرعية الدولية. كما يطلب من مرشحي المجالس القروية

إقراراً مشابهاً. الجدل هنا أن القانون ينقل الانتخابات المحلية من إطار خدماتي/ بلدي إلى إطار مشروط سياسياً، وقد اعتبر معارضون أن هذا الشرط قد يستبعد قوى سياسية أو مستقلة لا تقبل بهذه الصيغة، أو يقيد حق الترشح والمساواة السياسية. وقد أشارت تقارير إلى أن قوى وشخصيات سياسية طعنّت في دستورية هذا الشرط، واعتبرته تعديلاً يمس الحق في الترشح ويزيد الانقسام، حيث تقدمت مجموعة "محامون من أجل العدالة" بطعن دستوري لدى المحكمة الدستورية العليا، يحمل الرقم (2026/3)، اعتراضاً على القرار بقانون رقم (23) لسنة 2025 وتعديلاته، وذلك بدعوى مخالفته لأحكام الدستور الفلسطيني، وفق ما ورد في الوثيقة الرسمية المودعة لدى المحكمة بتاريخ 22 شباط 2026.⁸

سادساً: الانتخابات في المجالس القروية

الانتقال إلى الترشح الفردي في المجالس القروية من أكثر النقاط حساسية. مؤيدوه قد يرونه أقرب لطبيعة القرى والعلاقات المحلية المباشرة. أما منتقدوه فيرون أنه قد يعيد الاعتبار للعائلية والعشائرية على حساب البرامج والقوائم، ويضعف تمثيل القوى السياسية والنساء والشباب، خاصة في البيئات الصغيرة.

سابعاً: صلاحيات وزارة الحكم المحلي والتعيين

القانون الجديد يمنح وزارة الحكم المحلي دوراً في ملء الشواغر بالتعيين في حالات معينة، مع مراعاة تمثيل النساء والتمثيل الإسلامي المسيحي. كما ينص على تعيين لجنة تسيير أعمال عند انحلال المجلس. ويعتبر محل الجدل هنا أن التعيين، حتى لو كان لمعالجة فراغ إداري، قد يُنظر إليه كمدخل لتقليص المبدأ الانتخابي، خصوصاً إذا تكرر أو طال أمده.

ثامناً: توقيت إصدار القانون وطريقة التشريع

من القضايا الجدلية أيضاً أن القانون صدر بقرار بقانون في ظل غياب المجلس التشريعي. بعض التحليلات ترى أن هذا يطرح إشكالية شرعية سياسية ودستورية، خصوصاً لأن التعديلات لا تقتصر على إجراءات فنية، بل تمس شروط المنافسة والتمثيل السياسي.

⁸- وكالة وطن للأخبار. "تقديم طعن دستوري أمام المحكمة الدستورية العليا ضد القرار الرئاسي بشأن قانون الانتخابات". نشر في تاريخ 23 شباط 2026. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/7AbyE>

لم تتجح مؤسسات المجتمع المدني ولا الفصائل في إحداث تغييرات جوهرية على القرار بقانون الجديد، ولم تستطع الإبقاء على القانون القديم في المرحلة الحالية وتطبيقه لحين استقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة، حيث إن الشرط الإقصائي المتعلق بالمادة 16 من القرار بقانون والمتعلقة بإلزامية قبول برنامج منظمة التحرير الفلسطينية وبالتزاماتها الدولية،⁹ وضمان رفع تمثيل النساء إلى ما لا يقل عن 30% في النتائج، وإلغاء أو تخفيض الرسوم المالية ومتطلبات الإيداع النقدي للترشح، وإلغاء صلاحية وزير الحكم المحلي في تعيين رؤساء المجالس.¹⁰ وهو ما أدى إلى الانتهاء بتنفيذ الانتخابات بالنظام الانتخابي الجديد في تاريخ 25 نيسان 2026، والتي سنستعرض نتائجها في هذا التقرير.

بالتوازي مع ذلك، كشفت نقاشات على صعيد آخر، عن مخاوف واضحة تتعلق بمراعاة النص القانوني الجديد لحالة السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي. فبينما قد تحمل بعض التعديلات إمكانات نظرية لتعزيز الاختيار والتمثيل، إلا أن الواقع الميداني يظهر أن البنى الاجتماعية بين طابع العشائرية وترسبات الاعتبارات الحزبية، والكلفة المالية للترشح، وضعف التوعية، واستمرار الثقافة الذكورية، قد تحد من قدرة هذه التعديلات على إنتاج تغيير نوعي.

لغاية يوم السبت الموافق 25 نيسان 2026، كان عدد الناخبين/ات المؤهلين/ات حوالي 1,029,550 نسمة، منهم 70,449 ناخباً وناخبة في دير البلح، حوالي 51.6% ذكور، و48.4% إناث.¹¹ أما التوزيع وفقاً للفئات العمرية، فكانت النسب لفئة (18-30 عاماً) هي 31.5%، ومن (31-40 عاماً) هي 25.5%، ومن (41-50) هي 18%، و 51 عاماً فأعلى حوالي 25%.¹² وقبيل إجراء الانتخابات، كانت الأرقام واضحة فيما يتعلق بالهيئات المحلية التي ستجري بها انتخابات على صعيد الضفة الغربية ودير البلح، حيث كان من الواضح أن 183 هيئة محلية سيجري بها اقتراع (90 مجلساً بلدياً و 93 مجلساً قروياً)، في حين كان هنالك 42 مجلساً بلدياً و 155 مجلساً قروياً بالتزكية.¹³

⁹- المادة (16) من قرار بقانون رقم (23) لسنة 2025 بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية.
¹⁰- مؤسسة الحق. "بيان صحفي صادر عن المؤسسات الأهلية والحقوقية حول القرار بقانون بشأن الانتخابات المحلية وتعديلاته اللاحقة". نشر في تاريخ 2 فبراير 2026. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/nKKML>
¹¹- لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين. "ورقة حقائق حول الانتخابات المحلية 2026". انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/Nu86M>
¹²- المصدر السابق.
¹³- المصدر السابق.

منهجية إعداد التقرير

استندت "مفتاح" في هذا التقرير التقييمي التحليلي إلى جمع البيانات عبر مرحلتين؛ في المرحلة الأولى أجرت "مفتاح" مجموعات بؤرية في الفترة ما بين 20 إلى 25 نيسان 2026 في محافظات مختلفة، وهي: جنين، وقلقيلية، وبيت لحم، ونابلس، والخليل، وأريحا والأغوار. وتمثلت المجموعات البؤرية من خبراء وخبيرات على الصعيد القانوني ونشطاء وناشطات في الحقل الديمقراطي وحقل الهيئات المحلية والعمل الأهلي وممثلين من مؤسسات المجتمع المدني. وفي المرحلة الثانية رصدت "مفتاح" البيانات عبر مستشارات* مؤسسة "مفتاح" في المحافظات المختلفة على امتداد الضفة الغربية وعبر مكتب مؤسسة "مفتاح" في قطاع غزة.

ولاحقاً، أجرت "مفتاح" مجموعة بؤرية بعدية تضم كافة المناطق في تاريخ 15 أيار 2026، واستهدفت ذات المشاركين في المجموعات البؤرية الأولى، وذلك لفحص الفرضيات التي وُضعت في هذا التقرير ومعرفة أبعاد وآثار نتائج الانتخابات الأولية على الصعيد الاجتماعي. وفي ذات الإطار عقدت "مفتاح" جلسة حوارية تناولت مخرجات المجموعات البؤرية في تاريخ 20 أيار 2026، وضمت ممثلين عن وزارة الحكم المحلي ولجنة الانتخابات المركزية، بالإضافة إلى ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية.

وعلى صعيد مصادر البيانات الثانوية، عاد معدّ التقرير إلى التقارير المنشورة والتعديلات على القانون والنقاشات التي حصلت مسبقاً من أجل فهم الجدل المجتمعي القائم، والتخوفات التي يلمسها الناشطون والخبراء وحتى بعض السياسيين.

أما على صعيد الفرضيات، فينطلق التقرير من مجموعة فرضيات تقييمية قابلة للفحص، مفادها أن التعديلات التي أدخلها القرار بقانون رقم 23 لسنة 2025 وتعديلاته قد تكون أحدثت تغييراً في شكل العملية الانتخابية، لكنها لا تضمن بالضرورة تغييراً نوعياً في مضمون المشاركة والتمثيل. وتفترض هذه الفرضيات أن أثر النظام الانتخابي الجديد يتوقف على مدى قدرته على الحد من العائلية والعشائرية، وتعزيز المشاركة الفعلية للنساء والشباب، وضمان المساواة في حق الترشح، والحفاظ على السلم الأهلي، ورفع ثقة المواطنين/ات بعدالة العملية الانتخابية وشرعيتها. وتتم مقارنة هذه الفرضيات من خلال مؤشرات كمية ونوعية تشمل نتائج الانتخابات، ونسب الترشح والفوز، وطبيعة الحملات، ومواقف الناخبين/ات والمرشحين/ات، والشكاوى والطعون، والنقاشات المجتمعية ذات الصلة.

* مستشارات مؤسسة "مفتاح" هن ممثلات مؤسسات "مفتاح" من تنسيق للأنشطة والمهام في المحافظات المختلفة.

بناءً على ما سبق، وضعت مجموعة من الفرضيات التي تركز على الأبعاد السياسية الاجتماعية الحقوقية والجنسانية، حيث نوقشت مع المجموعات البؤرية في المناطق المختلفة، وهي:

- يؤدي اعتماد الترشح الفردي في المجالس القروية إلى زيادة التنافس العائلي والعشائري، بما ينعكس على السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي.
- يؤدي الشرط السياسي الخاص بالالتزام ببرنامج منظمة التحرير والتزاماتها إلى تضيق حق الترشح أو استبعاد بعض القوى والمستقلين.
- يؤدي إدخال شرط سياسي للترشح إلى نقل الانتخابات المحلية من بعدها الخدماتي إلى بعد سياسي أكثر استقطاباً.
- تؤدي القوائم المفتوحة في البلديات إلى تعزيز حرية اختيار الناخبين/ات، لكنها قد تزيد التنافس الداخلي والضغط الاجتماعي بين أعضاء القائمة الواحدة.
- يؤدي النظام الجديد، خصوصاً في المجالس القروية، إلى إضعاف البرامج الانتخابية لصالح الاعتبارات الشخصية والعائلية.
- خفض سن الترشح إلى 23 عاماً قد لا يؤدي وحده إلى زيادة فعلية في مشاركة الشباب، ما لم تعالج العوائق البنيوية: التكلفة المالية والقيود الاجتماعية والسياسية.
- زيادة الكوتا النسائية قد ترفع عدد النساء داخل المجالس، لكنها لا تضمن بالضرورة مشاركة مؤثرة في صنع القرار المحلي.
- يحد الترشح الفردي في المجالس القروية من فرص النساء، بسبب قوة الاعتبارات العائلية والثقافة الذكورية.
- يضعف منح وزارة الحكم المحلي صلاحيات أوسع في التعيين من ثقة المواطنين/ات بالمبدأ الانتخابي، خاصة إذا استخدم كبديل متكرر عن الانتخابات.
- يؤدي ضعف التوعية بالنظام الانتخابي الجديد إلى ارتباك الناخبين/ات، خصوصاً في آلية التصويت للقوائم المفتوحة.

مخرجات المجموعات البؤرية القبلية

كشفت المجموعات البؤرية أن النقاش حول انتخابات الهيئات المحلية لم يعد محصوراً في الجوانب الإجرائية للقانون أو آليات الاقتراح، بل بات مدخلاً لتحليل أوسع يتعلق بطبيعة المجال المحلي، وحدود التمثيل الديمقراطي، وأثر التعديلات القانونية على السلم الأهلي، ومكانة النساء والشباب، ومستوى الثقة بالمؤسسات السياسية والقضائية والإدارية. وبصورة عامة، يظهر من النقاشات أن التعديلات الأخيرة على قانون الانتخابات المحلية لم تُقرأ باعتبارها تعديلات تقنية فقط، بل باعتبارها تدخلاً يعيد تشكيل العلاقة بين المحلي والسياسي، وبين التنافس البرامجي والاصطفافات العائلية والحزبية (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026؛ مجموعة أريحا والأغوار، 20 نيسان 2026).

وعليه، لا يتعامل هذا التقرير مع المداخلات بوصفها آراءً منفصلة بحسب المناطق، بل بوصفها مادة نوعية تكشف عن أنماط متقاطعة في فهم المشاركين للعملية الانتخابية، وما إذا كانت هذه العملية لا تزال قادرة على إنتاج تمثيل محلي فعال، أم أنها أصبحت تُثقل بقيود قانونية وسياسية واجتماعية تحدّ من قدرتها على تحقيق أهدافها المعلنة (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026؛ مجموعة جنين؛ مجموعة قلقيلية؛ مجموعة أريحا والأغوار، 20 نيسان 2026).

أولاً: من التعديل الإجمالي إلى إعادة تشكيل المجال الانتخابي المحلي

تُظهر المجموعات البؤرية أن الانتقال من نظام القوائم المغلقة إلى نظام مزوج يقوم على القوائم المفتوحة في البلديات والترشح الفردي في المجالس القروية لم يُفهم من قبل المشاركين بوصفه تطويراً تقنياً محايداً، بل بوصفه تحولاً يعيد صياغة قواعد المنافسة والتمثيل داخل المجتمع المحلي. ففي حين رأى بعض المشاركين أن القوائم المفتوحة توسّع قدرة الناخب على التأثير في ترتيب المرشحين داخل القائمة، وأن الترشح الفردي قد يفتح المجال أمام أشخاص لم يكن بمقدورهم سابقاً تشكيل قائمة كاملة، فإن الاتجاه الغالب ربط هذا التحول بزيادة التعقيد، وإعادة إنتاج أشكال من الضغط الاجتماعي والعائلي داخل العملية الانتخابية نفسها (مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026).

ومن منظور تحليلي، تكمن أهمية هذه الملاحظة في أن القانون الجديد لم يغيّر فقط طريقة توزيع الأصوات، بل غيّر كذلك وحدة التنافس نفسها؛ ففي النظام السابق، كان التنافس يتمحور أساساً بين القوائم، أما في النظام الجديد، فقد أصبح التنافس يدور بين القوائم وداخل القائمة الواحدة في الوقت نفسه. وهذه النقطة تكررت بوضوح في مداخلات بيت لحم والخليل ونابلس، حيث ربط المشاركون بين القوائم المفتوحة وبين نشوء تحالفات جزئية ومجموعات فرعية داخل القائمة نفسها، الأمر الذي قد يضعف وحدة القائمة قبل يوم الاقتراع، وينعكس لاحقاً على قدرة المجلس المحلي على العمل الجماعي بعد تشكيله (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026).

ثانياً: القوائم المفتوحة بين توسيع الاختيار وإعادة إنتاج الإكراه الاجتماعي

تقدم المجموعات قراءة مزدوجة للقوائم المفتوحة. فمن جهة، طُرحت بوصفها آلية تمنح الناخب هامشاً أوسع للتأثير في ترتيب المرشحين، وتحرره جزئياً من الترتيب المغلق الذي كانت تفرضه النخب المنظمة للقائمة في القانون السابق. وقد ظهر هذا التقييم الإيجابي بصورة خاصة في مجموعة الخليل، حيث ربط بعض المشاركين بين القوائم المفتوحة وبين رفع قدرة الناخب على دعم الشخص الذي يراه أكفأ داخل القائمة (مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026).

لكن الوجه الآخر لهذا النظام كان أكثر حضوراً في النقاشات؛ إذ رأى مشاركون في بيت لحم ونابلس والخليل أن القوائم المفتوحة لا توسع حرية الناخب على نحو كامل، لأنها تُبقية مقيداً بالتصويت داخل قائمة واحدة، حتى لو كانت تفضيلاته موزعة بين مرشحين من قوائم مختلفة. وبذلك، تصبح الحرية الممنوحة حرية جزئية ومشروطة، لا حرية مفتوحة بالمعنى الكامل، وهو ما عبّر عنه بعض المشاركين بفكرة اضطرار الناخب إلى التخلي عن مرشحين يراهم أكفأ لأنهم موجودون خارج القائمة التي سيصوت لها (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026).

كما ربطت المجموعات بين القوائم المفتوحة وبين احتمال انتقال الصراع من المجال العام إلى المستوى البيئي الدقيق داخل العائلة والقائمة والحي. ففي الخليل وبيت لحم على وجه الخصوص، ظهر بوضوح أن المرشح قد لا يعمل لحشد الأصوات للقائمة بأكملها، بل لنفسه أو لتحالفه الجزئي داخل القائمة، وهو ما يهدد وحدة الحملة الانتخابية، ويؤسس منذ البداية لمجلس محلي يقوم على ضعف الثقة المتبادلة بين أعضائه (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026).

ثالثاً: النظام الفردي في القرى: فرصة لتكريس الولاءات

أظهر النقاش في الخليل وبعض المجموعات الأخرى أن النظام الفردي في المجالس القروية يحمل إمكانية نظرية لفتح الباب أمام مرشحين شباب أو مستقلين أو أصحاب كفاءة لم تكن لديهم القدرة على تشكيل قائمة كاملة. ومن هذه الزاوية، عُدَّ هذا النظام أكثر انفتاحاً في بعض السياقات الريفية، لا سيما عندما يمنح الناخب فرصة اختيار الأشخاص الذين يثق بهم مباشرة (مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة أريحا والأغوار، 20 نيسان 2026).

إلا أن هذا الانفتاح نفسه كان موضع نقد شديد، لأن المجموعات رأَت أن الترشح الفردي في القرى ينسجم بسهولة مع البنية العائلية والعشائرية القائمة، فيحوّل المشاركة من فعل انتخابي قائم على الاقتناع البرامجي إلى استجابة لضغط القرابة والانتماء الاجتماعي. وقد صيغ هذا النقد بوضوح في نابلس وجنين وأريحا والأغوار، حيث اعتُبر أن ارتفاع المشاركة في بعض القرى قد لا يعكس حيوية ديمقراطية بقدر ما يعكس تعبئة عائلية أو التزاماً اجتماعياً تجاه ابن العائلة أو مرشح الحمولة (مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026؛ مجموعة جنين؛ مجموعة أريحا والأغوار، 20 نيسان 2026).

رابعاً: الشرط السياسي (المادة 14) وتسييس البلديات

تتقاطع المجموعات البؤرية بقوة حول الاعتراض على الشرط السياسي الوارد في المادة 14، الذي يربط الترشح بالإقرار ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية وما يتصل به من مرجعيات سياسية. ورغم وجود عدد محدود من المداخلات التي أكدت أهمية منظمة التحرير بوصفها مرجعية وطنية جامعة، فإن الاتجاه الغالب لم يكن معادياً لمكانة المنظمة بحد ذاتها، بل معترضاً على تحويل هذه المكانة إلى شرط قانوني ملزم للمشاركة في انتخابات محلية خدمتية (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026؛ مجموعة أريحا والأغوار، 20 نيسان 2026).

ويكشف هذا التقاطع عن تمييز مفاهيمي واضح لدى المشاركين بين مستويين: مستوى المرجعية الوطنية العامة، حيث لا يظهر رفض واسع لمكانة منظمة التحرير من حيث المبدأ؛ ومستوى الحق الديمقراطي في الترشح، حيث اعتُبر الشرط السياسي أداة للإقصاء وتقييداً للتعددية ومساساً بمبدأ تكافؤ الفرص (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026؛ مجموعة جنين؛ مجموعة قلقيلية؛ مجموعة أريحا والأغوار، 20 نيسان 2026).

كما ربطت المجموعات بين هذا الشرط وبين العزوف عن المشاركة. ففي الخليل ونابلس وقلقيلية، وردت إشارات متكررة إلى أن بعض الناخبين والمرشحين أحجموا عن المشاركة أو أعادوا النظر في موقفهم بسبب شعورهم بأن العملية الانتخابية باتت مشروطة سياسياً قبل أن تبدأ. وهذا يعني أن أثر المادة 14 لم يكن قانونياً مجرداً، بل تحول إلى عامل نفسي وسياسي ومجتمعي أعاد تشكيل مستوى الثقة بالانتخابات من الأصل (مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026؛ مجموعة قلقيلية).

ومن الناحية التحليلية، يبدو أن أخطر ما في الشرط السياسي هو أنه نقل الانتخابات المحلية من فضاءها الخدماتي إلى فضاء اصطفافي أوسع، فبدلاً من أن تُناقش البلديات بوصفها مؤسسات لإدارة المياه والصرف الصحي والطرق والبنية التحتية والخدمات اليومية، أصبحت الانتخابات تُفهم في كثير من المناطق كساحة فرز سياسي أو اختبار للولاء، وهو ما عدّه المشاركون انحرافاً عن الوظيفة الأصلية للهيئات المحلية (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026؛ مجموعة أريحا والأغوار، 20 نيسان 2026).

خامساً: النساء والشباب بين التمثيل الحقيقي والشكلي

تشير المجموعات إلى وجود اعتراف عام بأن رفع الكوتا النسوية وتخفيض سن الترشح يمثلان، من حيث المبدأ، خطوتين إيجابيتين. فقد نُظر إلى الكوتا باعتبارها آلية ضرورية لضمان حد أدنى من حضور النساء في مجتمع لا تزال تحكمه علاقات القوة العائلية والذكورية، كما نُظر إلى تخفيض سن الترشح إلى 23 عاماً بوصفه إشارة قانونية إلى أهمية إدماج الشباب (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة جنين؛ مجموعة قلقيلية).

لكن هذا التقدم القانوني ظهر في معظم النقاشات باعتباره تقدماً شكلياً أكثر منه تحولاً بنوياً. ففي بيت لحم والخليل ونابلس وقلقيلية، تكررت الإشارة إلى أن النساء كثيراً ما يُدرجن في القوائم استيفاءً للمتطلبات القانونية، أو يُعامل معهن بوصفهن ناجحات سلفاً بحكم الكوتا، وهو ما يفضي عملياً إلى تقليص الجهد المبذول لدعمهن انتخابياً وإقصائهن من التحالفات الفعلية داخل القوائم. وبذلك، تتحول الكوتا من أداة تمكين إلى أداة قد تُستخدم ضد المرأة نفسها (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026؛ مجموعة قلقيلية).

والملاحظ أن الخليل قدّمت، في هذا الباب، مادة غنية تكشف العلاقة بين التمثيل النسوي والبنية العائلية؛ إذ ظهر أن إدماج المرشحة في التحالفات الانتخابية قد يرتبط بحجم عائلتها وقدرتها المتوقعة على جلب الأصوات، لا بكفاءتها أو برنامجها أو

أهليتها للعمل العام. كما برزت أمثلة على استمرار الثقافة الذكورية في الحملة الانتخابية، سواء من خلال ضعف إظهار صور المرشحات أو الاعتراض على ترشيح المرأة من داخل العائلة نفسها (مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026).

أما على مستوى الشباب، فقد أجمعت عدة مجموعات على أن تخفيض سن الترشح لم يكن كافياً لإحداث تغيير نوعي في التمثيل أو القيادة. فبعض المداخلات أشارت إلى أن الشباب يُستخدمون أحياناً لاستكمال العدد المطلوب قانونياً داخل القوائم، تماماً كما كانت تُستخدم النساء سابقاً، دون أن يكون لهم دور فعلي في صياغة البرنامج أو إدارة الحملة أو اتخاذ القرار بعد الفوز. كما ظهرت ملاحظات في الخليل وأماكن أخرى حول ضعف التزام بعض الشباب الذين وصلوا سابقاً إلى المجالس، ما أعاد طرح سؤال الكفاءة والاستعداد الحقيقي للعمل البلدي (مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026؛ مجموعة جنين؛ مجموعة قلقيلية).

سادساً: السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي بوصفهما معياراً لتقييم القانون

من أكثر القضايا حضوراً في جميع المجموعات تقريباً مسألة أثر الانتخابات على النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي. ففي بيت لحم والخليل ونابلس وجنين وأريحا والأغوار، عُدَّت الانتخابات الحالية محفوفة بخطر توسيع الشروخ داخل المجتمع المحلي، لا بسبب التنافس بحد ذاته، بل بسبب الطريقة التي يعيد بها القانون تنظيم هذا التنافس على أسس عائلية وشخصية داخلية (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026؛ مجموعة جنين؛ مجموعة أريحا والأغوار، 20 نيسان 2026).

ويبدو واضحاً أن المشاركين لا يعترضون على فكرة التنافس الديمقراطي من حيث المبدأ، بل على انتقال التنافس من المجال العام إلى شبكة العلاقات اليومية الحميمة: العائلة، والحمولة، والجوار، والديوان، والحي. فعندما يصبح التصويت أو عدم التصويت لشخص معين قابلاً للتأويل كرسالة اجتماعية أو إساءة عائلية، فإن الانتخابات تفقد جزءاً من طابعها البرامجي، وتتحول إلى اختبار للولاءات المحلية الدقيقة (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة أريحا والأغوار، 20 نيسان 2026).

وتزداد هذه الإشكالية خطورة عندما تُضاف إليها المنافسة داخل القائمة الواحدة؛ إذ لا يصبح الانقسام بين قائمتين أو عائلتين فقط، بل داخل القائمة ذاتها وبين مرشحيها، وهو ما قد ينعكس بعد الانتخابات على أداء المجلس نفسه، وعلى قدرته على بناء تحالفات تشغيلية مستقرة. وقد كررت مجموعات بيت لحم والخليل ونابلس هذا التخوف بصورة واضحة (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026).

سابعاً: الثقة بالمؤسسات والعوائق الإدارية والمالية

لا يقتصر النقد الوارد في المجموعات على مضمون القانون، بل يمتد إلى البيئة المؤسسية المحيطة بالانتخابات. ففي نابلس على وجه الخصوص، ظهرت ملاحظات حول الرسوم المالية وإجراءات براءة الذمة، وما قيل عن أثرها في إعاقة بعض القوائم أو زيادة كلفة الترشح بصورة تجعل المنافسة أقل عدالة بالنسبة إلى القوائم المستقلة أو محدودة الموارد. كما ظهرت انتقادات في قلقيلية وغيرها لما اعتُبرت أعباء مالية وإدارية غير مشجعة على الترشح (مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026؛ مجموعة قلقيلية).

وإلى جانب الكلفة، حضرت مسألة الثقة بالمؤسسات في أكثر من موضع، سواء من خلال الإشارة إلى ضعف الثقة بالقضاء أو إلى أثر سحب الطعون أو إلى شعور المشاركين بأن القانون صدر دون حوار كافٍ مع القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. وهذا البعد مهم، لأن فقدان الثقة لا ينعكس فقط على تقييم القانون، بل أيضاً على الاستعداد النفسي للمشاركة وعلى استعداد المواطنين لتقبل النتائج باعتبارها معبرة عن عملية عادلة (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026؛ مجموعة جنين؛ مجموعة قلقيلية).

الفوارق المنطقية في قراءة القانون والعملية الانتخابية

بيت لحم: نقد اجتماعي-سياسي مركّب

تميزت مجموعة بيت لحم بطابع تحليلي كثيف ربط بين تعقيد النظام الانتخابي الجديد، وضعف فهم الناخبين، وتصادم تأثير العائلية، وخطر التوترات بعد الانتخابات، مع اعتراض واضح على الشرط السياسي، ونقاش متقدم حول محدودية التمثيل النسوي والشبابي إذا ظل شكلياً. ويُحسب لهذه المجموعة أنها وسّعت التحليل من مستوى القانون إلى مستوى الثقافة السياسية والقضائية والديمقراطية العامة (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026).

الخليل: إبراز خصوصية الدواوين والتحالفات العائلية

قدمت مجموعة الخليل الصورة الأكثر تفصيلاً حول العلاقة بين القانون الجديد والبنى العائلية، لا سيما فيما يتصل بتركيبة التحالفات داخل القوائم، وبأثر الكوتا على النساء، وبإمكانية أن تتحول القوائم المفتوحة إلى ساحة تنافس داخلي بين المجموعات الفرعية. كما ظهرت فيها بوضوح رؤية مزدوجة تعترف ببعض الإيجابيات النظرية للنظام، مع تأكيد قوي على أن التطبيق الاجتماعي يعيد إنتاج الإقصاء والتمثيل الشكلي (مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026).

نابلس: أزمة معنى الديمقراطية ذاتها

ركزت مجموعة نابلس على سؤال أكثر جوهرية: هل ما يجري لا يزال عملية ديمقراطية كاملة؟ وقد ربطت بين الشرط السياسي، وغياب الحوار المسبق، والتركية في مدينة كبرى، والعوائق الإدارية والمالية، وبين تراجع الثقة بقدرة الانتخابات على التعبير عن مشاركة حرة وعادلة. ولذلك، يمكن القول إن نابلس لم تكنف بانتقاد القانون، بل شككت في مضمون العملية الديمقراطية كما تُدار في هذا السياق (مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026).

جنين: العائلية بوصفها آلية تعبئة أكثر تمثيلاً

أبرزت مجموعة جنين التداخل بين ضعف التوعية الانتخابية، وتعقيد القانون، وارتفاع احتمالات التوتر الاجتماعي، مع التأكيد على أن مشاركة الناس قد ترتفع في بعض البيئات بفعل العائلة لا بفعل الاقتناع السياسي أو البرامجي. كما حضر فيها بقوة النقد المتصل بالكوتا والتمثيل الشكلي للنساء والشباب، مع التشديد على أهمية دورية الانتخابات رغم جميع الملاحظات (مجموعة جنين).

قلقيلية: أثر الانسحاب وغياب الانتخابات نفسها

تميّزت قلقيلية بإبراز أثر انسحاب القوائم وما نتج عنه من غياب فعلي للانتخابات في بعض الحالات، وما يحمله ذلك من حرمان للمواطنين من حق الاختيار. كما أظهرت المجموعة حساسية خاصة تجاه ضعف تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وكلفة الترشح، واللّبس في فهم النظام، وأثر الشرط السياسي والظروف الأمنية والإجرائية على البيئة الانتخابية (مجموعة قلقيلية).

أريحا والأغوار: خصوصية القرى الصغيرة وحدود التمثيل

ركزت مجموعة أريحا والأغوار على خصوصية المناطق الصغيرة، حيث يمكن للعائلات أن ترفع نسبة المشاركة ولكنها في الوقت نفسه تخلق انقسامات داخلية حادة. كما شددت على ضرورة أن تبقى الانتخابات المحلية في إطارها الخدماتي، وعلى أن الشروط السياسية الفضفاضة قد تُستخدم للإقصاء أو لتقويض التعددية (مجموعة أريحا والأغوار، 20 نيسان 2026).

ملخص إيجابيات وسلبيات من منظور المجموعات البؤرية

تُظهر جميع المجموعات، بدرجات متفاوتة، أن الأزمة الأساسية لا تكمن في الانتخابات بوصفها مبدأ، بل في البنية القانونية والسياسية والاجتماعية التي توطر هذه الانتخابات. فالمشاركون لا يرفضون الاحتكام إلى الصندوق، ولا يرفضون تداول المسؤولية المحلية من حيث الأصل، بل يعترضون على أن تجري هذه العملية ضمن قانون يربك الناخب، ويُدخل شرطاً سياسياً مثيراً للجدل، ويعيد الاعتبار للولاءات العائلية، ويجعل تمثيل النساء والشباب أقرب إلى الشكلية منه إلى الشراكة الفعلية (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026؛ مجموعة جنين؛ مجموعة قلقيلية؛ مجموعة أريحا والأغوار، 20 نيسان 2026).

ومن هذه الزاوية، يمكن القول إن المجموعات البؤرية لا تعكس فقط رفضاً أو قبولاً لقانون بعينه، بل تعكس أزمة أعمق في العلاقة بين التمثيل الديمقراطي والثقافة السياسية المحلية والثقة بالمؤسسات. فالانتخابات، كما تظهر في هذه المادة، لا تستطيع وحدها أن تنتج ديمقراطية فعلية إذا كانت حكومة بنى اجتماعية ضاغطة، وشروط سياسية إقصائية، وتوازنات عائلية، وبيئة عامة تعاني من ضعف الثقة وغياب التوافق. ويمكن تلخيص النقاط الإيجابية التي ينظر لها المشاركون في المجموعات البؤرية والنقاط السلبية على الشكل التالي:

⊗ سلبيات (ما يجب تداركه) ⊗	⊙ إيجابيات (ما نبني عليه) ⊙
<ul style="list-style-type: none">• تعقيد النظام الانتخابي وضعف التوعية به.• تعزيز العائلية والعشائرية على حساب التنافس البرامجي.• الشرط السياسي بوصفه عامل إقصاء وعزوف.• تحويل البلديات إلى ساحات اصطفا سياسي.• بقاء التمثيل النسوي والشبابي تمثيلاً شكلياً.• إضعاف الثقة بالمؤسسات عبر الأعباء وغياب الحوار.• عدم ملاءمة التوقيت السياسي والوطني.	<ul style="list-style-type: none">• الحفاظ على مبدأ الانتخابات كآلية ديمقراطية ضرورية.• فتح نقاش عام حول الإصلاح السياسي والمؤسسي.• منح الناخب قدرة أكبر على التأثير داخل القائمة.• فتح المجال أمام الترشح الفردي في القرى.• الإبقاء على حد أدنى من الحضور النسوي والشبابي.

يمكن تلخيص المزاج العام للمجموعات البؤرية في العبارة التالية: الانتخابات المحلية مطلوبة من حيث المبدأ، لكن الصيغة القانونية والسياسية والاجتماعية التي تُجرى بها حالياً تقل كثيراً من قدرتها على إنتاج تمثيل ديمقراطي عادل وفعال. فالإيجابيات التي ظهرت في النقاش كانت غالباً إمكانيات نظرية للقانون، مثل توسيع الاختيار أو فتح المجال لبعض الفئات، بينما كانت السلبيات ذات طابع عملي وملمس، تتصل بالعزوف، والإقصاء، والعائلية، والتمثيل الشكلي، وتهديد السلم

الأهلي، وضعف الثقة بالمؤسسات (مجموعة بيت لحم، 22 نيسان 2026؛ مجموعة الخليل، 21 نيسان 2026؛ مجموعة نابلس، 22 نيسان 2026؛ مجموعة جنين؛ مجموعة قلقيلية؛ مجموعة أريحا والأغوار، 20 نيسان 2026).

نتائج انتخابات الهيئات المحلية 2026

وفقاً لنتائج الانتخابات التي أجريت في تاريخ 25 نيسان 2026، أفادت لجنة الانتخابات المركزية أنه كان قد تجاوز عدد المقترعين الكلي 522 ألف ناخب وناخبة، بنسبة اقتراع بلغت في الضفة الغربية 56%، وأوضحت اللجنة أن هذه النسبة مشابهة إلى حد كبير لنسب الاقتراع في الدورات الانتخابية السابقة، في حين بلغت نسبة الأوراق الصحيحة 95% والأوراق الباطلة 4%، والأوراق البيضاء 1%. وأشارت لجنة الانتخابات المركزية إلى أن إجمالي نسبة النساء الفائزات 33%، معلنةً فوز قوائم ومرشحين بالتركية في 197 هيئة محلية.¹⁴

وخلف هذه النسب والأرقام، توجد العديد من الدلالات التي لا بد من التوقف عندها، حيث إن ارتفاع نسبة المشاركة كانت ناجمة فعلياً من إقبال الناخبين في المجالس القروية على الاقتراع، وإذا ما راجعنا النسب وفقاً للمدن الكبرى على سبيل المثال، نجد أن النسبة في كل من مدينة جنين هي 39%، وفي طولكرم 46%، وفي البيرة 24%، وفي أريحا 59%، وفي الخليل 33%.¹⁵ في حين كانت كل من مدينة رام الله، ونابلس، على سبيل المثال، بالتركية، وبالمجمل، فإن هناك 42 مجلساً بلدياً شكلت فيها القوائم بالتركية، و155 مجلساً قروياً شكلت بالتركية.¹⁶ وعلى الرغم من أن هذه النسب والأرقام لا تمس المسألة الانتخابية والعملية الديمقراطية في جانبها التقني، إلا أنها تعكس عن وجود خلل في الجانب الجوهري.

في قراءة أخرى حول نتائج الانتخابات، أصدر مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد) تقريراً يشير إلى أن النسبة الحقيقية لمن شاركوا هي 35%. وي طرح تقرير المرصد أنه كان قد بلغ عدد أصحاب حق الاقتراع في الضفة الغربية 1,491,307 ناخبين/ات، يتوزعون على 419 هيئة محلية. ووفقاً لما أعلنته لجنة الانتخابات المركزية، شارك في التصويت يوم الاقتراع 512,510 ناخبين/ات، فيما بقيت أعداد واسعة خارج المشاركة الفعلية لأسباب متعددة. فقد بلغ عدد الناخبين/ات

¹⁴- لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين. "لجنة الانتخابات تعلن نتائج الانتخابات المحلية 2026". نشر في تاريخ 26 نيسان 2026. انظر/ي الرابط

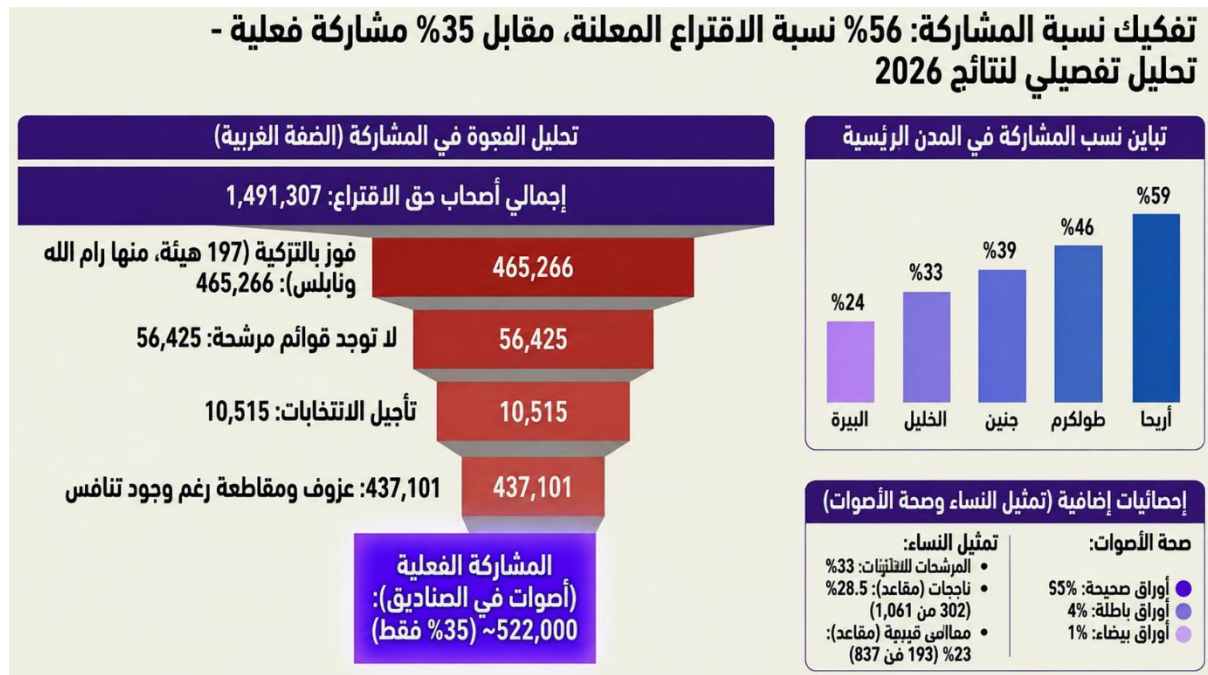
التالي: <https://shorturl.at/LXy4p>

¹⁵- لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين. "نتائج الانتخابات المحلية 2026: نسبة الاقتراع النهائية على مستوى الهيئات المحلية". انظر/ي الرابط

التالي: <https://shorturl.at/hT5jE>

¹⁶- المصدر السابق.

الذين لم تتح لهم فرصة التصويت بسبب فوز القوائم بالتزكية نحو 465,266 ناخباً/ة، في حين لم تُجرَ الانتخابات في هيئات أخرى بسبب عدم ترشح أي قوائم، وهو ما شمل 56,425 ناخباً/ة. كما تأجلت الانتخابات في بعض الهيئات التي تضم 10,515 ناخباً/ة. وإلى جانب ذلك، امتنع 437,101 ناخب/ة عن التصويت رغم وجود تنافس انتخابي في هيئاتهم. وبناءً على هذه المعطيات، يصل إجمالي من لم يشاركوا في العملية الانتخابية إلى نحو 969,307 ناخبين/ات، أي ما يقارب 65% من مجمل أصحاب حق الاقتراع. في المقابل، لم تتجاوز المشاركة الفعلية يوم الاقتراع نحو 35%، بما يقارب 522 ألف صوت. وتشير هذه الأرقام إلى أن المشاركين فعلياً مثلوا حوالي ثلث القاعدة الانتخابية فقط، في حين ارتبط ضعف المشاركة أساساً بعاملين رئيسيين: اتساع نطاق الهيئات التي حُسمت بالتزكية أو لم تشهد ترشحاً، واستمرار حالة العزوف عن التصويت حتى في الهيئات التي شهدت منافسة انتخابية.¹⁷ (انظر/ي الشكل التالي)



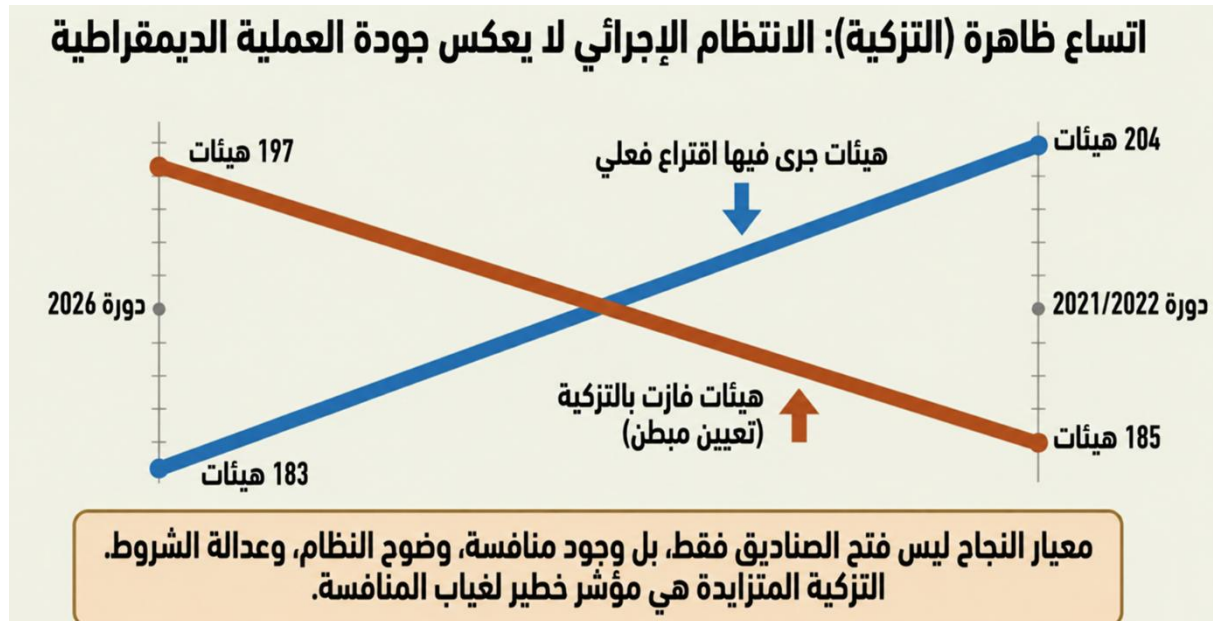
أما فيما يتعلق بالتمثيل النسوي في الانتخابات، فقد أصدر مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية قراءة مختصة في النسب والقوائم التي نجحت في الانتخابات إما عبر الاقتراع وإما عبر التزكية، وأشار المرصد إلى أنه من أصل 89 بلدية، احتاجت النساء في 86 بلدية إلى تطبيق نظام الكوتا بدرجات متفاوتة، لضمان الحد الأدنى المخصص لتمثيل النساء في المجالس المحلية. في هذه البلديات، بلغ مجموع المقاعد المتنافس عليها 1,061 مقعداً، حصلت النساء فيها على 302

¹⁷- الرياحي، إياد وأشرف سمارة. "تمدد التزكية وتراجع المشاركة: اختبار صعب للديمقراطية المحلية". رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. نشر في تاريخ 28 نيسان 2026. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/qQnUx>

مقاعد، بما يمثل نحو 28.5% من إجمالي المقاعد (68.5% من تمثيل النساء تحقق بفضل نظام الكوتا، مقابل 31.5% فقط تحقق عبر المنافسة المباشرة. وبدون اعتماد نظام الكوتا، تمثل النساء الفائزات 9%، بواقع 95 مقعداً، من إجمالي المقاعد المتنافس عليها (1061 مقعداً).¹⁸ وعلى مستوى البلديات، تمكنت النساء من تحقيق نسبة التمثيل المطلوبة دون الحاجة إلى تطبيق الكوتا في 3 بلديات فقط.¹⁹ أما على صعيد المجالس القروية، ففي الضفة الغربية، يوجد 93 مجلساً قروياً شهدت تنافساً انتخابياً، تضم 837 مقعداً فازت النساء بـ 193 مقعداً تمثل 23% من إجمالي المقاعد.²⁰

وبالمقارنة مع الانتخابات الأخيرة التي أجريت على مرحلتين 2022/2021، كان عدد الهيئات التي جرى فيها اقتراع فعلي 204 هيئات (دون أي هيئة في قطاع غزة)،²¹ في حين أنه في انتخابات 2026، هناك 183 هيئة جرى فيها الاقتراع، بما فيها دير البلح، ما يعكس تراجعاً في عدد الهيئات أو ساحات التنافس الفعلي، ووفقاً لنتائج العام 2026، فإن ذلك يعني أيضاً ازدياداً في وزن التزكية وضعف التنافس، حيث كان مجموع الهيئات التي فازت بالتزكية في انتخابات العام 2022/2021 حوالي 185 هيئة،²² في حين أنها في العام 2026 كانت 197 هيئة. (انظر/ي الشكل التالي)

اتساع ظاهرة (التزكية): الانتظام الإجرائي لا يعكس جودة العملية الديمقراطية



¹⁸- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية - مرصد. "انتخابات الهيئات المحلية 2026: من التمثيل الإلزامي إلى تحديات المشاركة الفاعلة للنساء". نشر في تاريخ 14 أيار 2026. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/Q8jAu>

¹⁹- المصدر السابق.

²⁰- المصدر السابق.

²¹- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا. "انتخابات الهيئات المحلية للعام 2021-2022". انظر/ي الرابط التالي:

<https://shorturl.at/iMAPw>

²²- المصدر السابق.

نتائج المجموعة البؤرية البعدية الجامعة للمناطق المختلفة

جاءت المجموعة البؤرية البعدية التي عقدت في تاريخ 16 أيار 2026، والتي جمعت مشاركين/ات من نفس المجموعات البؤرية القبلية التي عقدت قبيل إجراء الانتخابات، بوصفها محطة تقييمية لاحقة لإجراء انتخابات الهيئات المحلية، وامتداداً للنقاش التحليلي الذي سبق العملية الانتخابية. انتقل النقاش في هذه المجموعة من الفرضيات والتخوفات المرتبطة بالقانون الانتخابي الجديد وآثاره المحتملة، إلى اختبار تلك الفرضيات في ضوء التجربة العملية، من خلال شهادات مباشرة لمرشحين/ات، ناشطين/ات، مراقبين/ات، ومتابعين/ات للعملية الانتخابية في مواقع متعددة.

وقد أظهرت المداخلات أن الإشكال لم يكن في مبدأ إجراء الانتخابات أو دوريتها، بل في البنية القانونية والإجرائية والاجتماعية التي أحاطت بها. فقد بدا واضحاً أن النظام الانتخابي الجديد، كما طُبق، أحدث حالة واسعة من الإرباك لدى الناخبين/ات وحتى بعض المرشحين/ات، وفتح المجال أمام أسئلة جدية حول عدالة النتائج، وطريقة احتساب الأصوات، ومدى جاهزية لجنة الانتخابات لإدارة قانون جديد ومعقد. كما برزت أزمة ثقة واضحة لدى قطاعات من المواطنين/ات، خصوصاً في ظل تغيير النتائج في بعض المواقع، وضعف التوعية، واحتساب التزكية ضمن نسب المشاركة، ما جعل العملية الانتخابية في نظر كثيرين أقل قدرة على تعزيز الثقة بالمسار الديمقراطي.

وعلى المستوى الاجتماعي، كشفت المجموعة البؤرية أن الانتخابات، في كثير من المواقع، لم تجر بوصفها تنافساً بين برامج وروى لإدارة الشأن المحلي، بل تحولت إلى مساحة لإعادة إنتاج العائلية والعشائرية و"الحرارية". فقد تراجع النقاش حول الكفاءة والبرنامج الانتخابي لصالح اعتبارات الانتماء العائلي والمناطقي، كما ظهر في أمثلة من يعبد، والخليل، وبيت لحم، وبيت ساحور، وغيرها. ولم تقف هذه التحولات عند حدود يوم الاقتراع، بل امتدت إلى السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي، حيث أشار مشاركون/ات إلى توترات وقطيعة داخل العائلات، وخلافات استمرت بعد إعلان النتائج، بل وصلت في بعض الحالات إلى تعطيل انعقاد الجلسات الأولى للمجالس المنتخبة.

كما أبرزت المداخلات أن التمثيل النسوي والشبابي ظل، في حالات عديدة، أقرب إلى الحضور الشكلي منه إلى التمكين الفعلي. فعلى الرغم من وجود الكوتا النسوية وخفض سن الترشح، بيّنت الشهادات أن النساء والشباب لم يحصلوا دائماً على فرص متكافئة داخل القوائم أو في الحملات الانتخابية، وأن بعض النساء استُخدمن لاستكمال القوائم أو ترجيحها، فيما جرى

حجب الأصوات عن مرشحات، أو تفضيل مرشحات صغيرات السن على حساب نساء يمتلكن خبرة اجتماعية ونسوية طويلة. أما الشباب، فقد ظل حضورهم محدوداً في مواقع القرار، رغم استخدامهم أحياناً في التعبئة والدعاية الانتخابية.

وتقاطعت هذه النتائج مع ملاحظات ميدانية حول المال السياسي، واستغلال الحاجة الاقتصادية، وضعف الرقابة يوم الاقتراع، وارتفاع حالات الادعاء بالأمية، ودخول مرافقين/ات مع ناخبين/ات، إضافة إلى ممارسات ضغط أو تأثير داخل محيط بعض المراكز. وقد عكست هذه الملاحظات أن الأزمة لا تتصل فقط بنص القانون، بل بمنظومة أوسع تشمل الثقافة السياسية، وأداء لجنة الانتخابات، وضعف الرقابة المحلية، ودور القوى السياسية والاجتماعية، ومدى استعداد المجتمع لممارسة ديمقراطية عادلة ومبنية على المواطنة لا على الولاءات التقليدية.

بناء على ذلك، لا تقدم المجموعة البؤرية البعدية مجرد رصد لانطباعات ما بعد الانتخابات، بل تشكل مادة تحليلية مهمة لفهم آثار القانون الانتخابي في الواقع المحلي. فقد أظهرت أن إصلاح العملية الانتخابية لا يمكن أن يتم عبر تعديلات جزئية أو تقنية فقط، بل يتطلب مراجعة شاملة وتشاركية للمنظومة الانتخابية، تشمل القانون، وآليات التوعية، والرقابة، وضمانات تمثيل النساء والشباب، وضبط المال السياسي، وحماية السلم الأهلي. ومن هنا، فإن نتائج هذه المجموعة تمثل استكمالاً ضرورياً للتقرير التحليلي السابق، لأنها تنقل النقاش من مستوى التخوفات والفرضيات إلى مستوى الوقائع والشهادات الميدانية، وتؤسس لحاجة ملحة إلى مسار إصلاح انتخابي أكثر شفافية وعدالة وتشاركية. ويمكن تبويب مخرجات المجموعة البؤرية البعدية على الشكل التالي:

القانون الانتخابي بين إرباك الناخبين وإضعاف الثقة بالعملية الديمقراطية

أظهرت المداخلات أن الإشكال لم يكن في إجراء الانتخابات بحد ذاته، بل في صيغة القانون وآلية تطبيقه. فقد رأى عدد من المشاركين/ات أن النظام الانتخابي الجديد لم يكن مفهوماً بما يكفي للناخبين، بل حتى لبعض المرشحين/ات، وأن طريقة احتساب الأصوات والنتائج خلقت حالة ارتباك واسعة. وقد ظهر ذلك في التساؤلات المتكررة حول كيفية فوز مرشحين/ات بأصوات أقل، وخسارة آخرين/ات حصلوا على أصوات أعلى، إضافة إلى تغيّر النتائج في بعض المواقع واحتساب التزكية ضمن نسب المشاركة.

وقد انعكس ذلك في أزمة ثقة واضحة؛ إذ لم يخرج المواطنون من الانتخابات بإحساس أن العملية عززت المسار الديمقراطي، بل إن كثيراً منهم شعروا أن النتائج لم تكن مفهومة أو عادلة. وبرز هذا بوضوح في مداخلات من بيت لحم وبيت ساحور والخليل وجنين، حيث تكررت الإشارة إلى ضعف التوعية، وارتباك الناخبين، وعدم وضوح آليات الفرز والاحتساب. كما أُشير

إلى أن تغيير النتائج في بعض المواقع، ومنها بيت لحم، عزز الشعور بأن لجنة الانتخابات لم تكن جاهزة بما يكفي لإدارة قانون جديد ومعقد.

من التنافس البرامجي إلى العائلية والعشائرية والحرارية

إحدى أبرز الخلاصات التي خرجت من اللقاء أن الانتخابات، في كثير من المواقع، لم تُخض على أساس البرامج أو الكفاءة أو الرؤى التنموية، بل تحولت إلى تنافس عائلي وعشائري وحراري. فقد أشار المشاركون/ات إلى أن سؤال "ما برنامجك؟" تراجع أمام سؤال "من أي عائلة أنت؟"، وأن الناخبين تعرضوا لضغط مباشر أو غير مباشر للتصويت للعائلة أو الحارة أو القائمة التي تمثلهم اجتماعياً.

في عيبد، أشار أحد المشاركين إلى أن عائلات كانت تاريخياً شريكة في المجلس البلدي عزفت عن المشاركة لأنها أدركت مسبقاً أنها لن تستطيع حسم مقعد في ظل النظام الجديد. وفي الخليل، برزت العشائر كعامل حاسم في إنجاز مرشحين ومرشحات، بما في ذلك النساء. وفي بيت لحم وبيت ساحور، ظهرت إشكالية التداخل بين العائلي والطائفي، حيث أُشير إلى حضور تقسيمات داخلية مثل أرثوذكس/ كاثوليك، وإلى أن العائلة والطائفة ظلتا حاضرتين في تشكيل المواقف الانتخابية. وفي إحدى المداخلات الأخيرة، أُشير أيضاً إلى أن التصويت جرى أحياناً وفق تقسيمات الحارة الشمالية والحارة الجنوبية، لا وفق البرنامج أو الكفاءة.

أثر الانتخابات على السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي

لم تقف آثار الانتخابات عند حدود النتائج الرسمية، بل امتدت إلى العلاقات الاجتماعية داخل القرى والبلدات والعائلات. فقد اعتبر عدد من المشاركين/ات أن القانون عزز الاصطفاف داخل العائلة الواحدة، لكنه أضعف التماسك بين العائلات، وخلق حساسيات قد تستمر بعد انتهاء العملية الانتخابية. لذلك، يمكن اعتبار السلم الأهلي أحد المعايير المركزية في تقييم القانون، لا مجرد أثر جانبي.

في بعض المواقع، تحدث المشاركون/ات عن توترات وقطيعة داخل العائلة الواحدة، بل ورد مثال عن وجود عطوة بسبب خلافات نشأت من الانتخابات. وفي بيت لحم وبيت ساحور، أُشير إلى أن العائلات انشغلت بخلافات داخلية في وقت كانت فيه قضايا وطنية ضاغطة، مثل توسع المستوطنات، تفرض أولوية مختلفة. كما أظهرت مداخلات من إحدى قرى جنوب بيت

لحم أن الخلافات لم تنته مع إعلان النتائج؛ إذ لم يتمكن المجلس المنتخب من عقد جلسته الأولى بسبب الخلاف على منصب الرئيس ونائب الرئيس بين العائلات الفائزة.

في جلسة نقاش عقدتها مؤسسة "مفتاح" على أثر مخرجات المجموعات البؤرية القبلية والبعديّة في تاريخ 20 أيار 2026 لنقاش المخرجات، أفاد السيد عبد المؤمن عفانة من الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحليّة أنه وحتى مساء الثلاثاء الموافق 19 أيار 2026، كان قد تم تسليم المجلس/ البلدية الجديد للبدء بالأعمال في المناطق التي كانت فيها قوائم التزكية بنسبة 35% فقط من إجمالي هذه المناطق، أما في المناطق التي عقدت فيها الانتخابات بقوائم تنافسية، وحتى تاريخه، كانت قد استلمت 71% من المجالس الجديدة مهامها وبدأت أعمالها. ما يعني، أنه وبعد ما يقارب 24 يوماً من الانتخابات، كانت المناطق التي من المفترض أن يكون قد شكّل المجلس فيها بالتوافق لم تبدأ أعمالها وما زال هناك خلاف ما يمنع بدء الأعمال، وهو ما يعكس أن التوافق لم يكن مكتملاً داخلياً قبيل الانتخابات وأن التزكية لم تخدم الصالح العام في حينها، بينما في المناطق التي كانت فيها منافسة قد أدت إلى قناعة بالنتائج ونجاح المجالس فيها بشكل أوسع. هذا يطرح تساؤلاً حول ما إذا كان خيار التوافق والتزكية هو الخيار الأمثل للسلم الأهلي أم لا.

التمثيل النسوي والشبابي بين الحضور الشكلي والتمكين الفعلي

أجمع عدد كبير من المداخلات على أن وجود النساء والشباب في القوائم أو المجالس لا يعني بالضرورة تحقق تمثيل فعلي. ففيما يتعلق بالنساء، أظهرت الشهادات أن الكوتا ضمنّت حدّاً أدنى من الحضور، لكنها لم تضمن بالضرورة وصول النساء الأكثر كفاءة أو الأكثر استقلالية. كما تحدثت مشاركات عن حجب الأصوات عن النساء داخل القوائم، وضعف الدعم الإعلامي لهن، واستخدام بعض النساء لاستكمال القوائم أو ترجيحها فقط.

في جنين، تحدثت ابتسام جلاني عن تجربتها كمرشحة، مشيرة إلى أن النساء المرشحات لم يتلقين دعماً نسوياً ومؤسسياً كافياً، وأن العائلية والحزبية لعبتا دوراً في تهميش المرشحات المستقلات. وفي العبيدية/ الريف الشرقي لبيت لحم، أشارت ريهام أبو سرور إلى أن النساء داخل القائمة لم يحصلن على الدعم ذاته الذي حصل عليه الرجال، وأن بعض القوائم فضلت ترشيح نساء صغيرات السن لأن السيطرة عليهن أسهل، على حساب نساء راكمن خبرة اجتماعية ونسوية طويلة. أما في الخليل، فقد أشارت ميسون القواسمي (مستشارة مؤسسة مفتاح في محافظة الخليل) إلى أن بعض النساء فزن بقوة العشيرة لا بفعل تمكين نسوي حقيقي، ما يعني أن التمثيل النسوي بقي في حالات كثيرة محكوماً بالبنية العائلية نفسها.

أما الشباب، فرغم خفض سن الترشح، لم يظهر أن ذلك أحدث تحولاً جوهرياً في تمثيلهم. فقد بقيت القوائم تميل إلى الأكبر سناً، أو الأقدر مالياً، أو الأكثر نفوذاً اجتماعياً، بينما استُخدم الشباب في كثير من الأحيان في الدعاية والحشد أكثر من استخدامهم كفاعلين في مواقع القرار.

المال السياسي، استغلال الحاجة، وضعف الرقابة على يوم الاقتراع

تناولت المداخلات حضوراً واضحاً للمال السياسي واستغلال الحاجة الاقتصادية في بعض المواقع. فقد أشارت شهادات إلى أن بعض القوائم أنفقت مبالغ كبيرة على الدعاية، وأن بعض المرشحين تحولوا إلى ممولين فعليين لقوائمهم، وأن الحاجة المعيشية للناس استُخدمت لتبادل المصالح أو التأثير في التصويت. هذا الأمر يكتسب خطورة خاصة في سياق اقتصادي صعب، لأن الناخب الذي يواجه ضائقة معيشية يصبح أكثر عرضة للتأثير المالي أو الخدماتي المباشر.

كما ظهرت ملاحظات جديّة حول يوم الاقتراع، منها الادعاء المرتفع بالأمية، ودخول مرافقين مع ناخبين/ات، واستغلال كبار السن والمرضى، وضعف الرقابة المحلية، ووجود دعاية أو تأثير داخل محيط المراكز. في جنين، تحدثت ابتسام جلاني عن استغلال النساء وكبار السن والمرضى، وعن دخول مرافقين مع ناخبات بحجة الأمية. وفي بيت لحم وبيت ساحور، أشارت يولا خير (مستشارة مؤسسة مفتاح في محافظة بيت لحم) إلى ضعف جاهزية لجنة الانتخابات، وتأخر إدخال المرشحين، ووجود ممارسات داخل محيط المراكز كان يفترض ضبطها. كما أشارت ميسون القواسمي إلى ضعف الرقابة المحلية في عدد من المحطات، وإلى أن غياب المجتمع المدني عن الرقابة ترك فجوات حقيقية في متابعة العملية.

الحاجة إلى مراجعة شاملة وإصلاح انتخابي تشاركي

خلصت المداخلات إلى أن المطلوب لا يقتصر على تعديل جزئي في مادة أو إجراء، بل مراجعة شاملة للمنظومة الانتخابية. فالقضية، كما ظهرت في النقاش، تتعلق بتداخل القانون مع الثقافة السياسية، وأداء لجنة الانتخابات، وضعف الرقابة، وتراجع الثقة، وغياب البرامج، وصعود العائلية، وضعف تمثيل النساء والشباب. لذلك طُرحت عدة مقترحات عملية، أبرزها تنظيم جلسات استماع في المحافظات، وتوثيق التجارب والانتهاكات، وصياغة وثيقة موقف أو وثيقة شرف بين مؤسسات المجتمع المدني، والضغط من أجل قانون أكثر وضوحاً وعدالة.

كما برزت دعوات إلى منح أي قانون انتخابي جديد فترة كافية للنقاش والتوعية قبل تطبيقه، وربطه بحوار عام أو استفتاء، وعدم الاكتفاء بإصداره من أعلى. وطرح بعض المداخلات النظام الفردي كخيار أكثر وضوحاً وعدالة، خاصة في القرى والمجالس الصغيرة، مع ضرورة البحث عن صيغة تضمن تمثيل النساء دون تحويل الكوتا إلى تمثيل شكلي. بهذا المعنى، فإن استكمال التقرير السابق يمكن أن ينتهي إلى توصية مركزية مفادها أن إصلاح القانون يجب أن يتم من خلال مسار تشاركي واسع، لا من خلال تعديلات فوقية وسريعة.

خلاصة تحليلية

- أظهرت النقاشات التي وردت في المجموعات البؤرية، القبلية والبعديّة، إلى جانب ملاحظات مستشارات مؤسسة مفتاح بعد إجراء الانتخابات، أن انتخابات الهيئات المحلية لعام 2026 يمكن قراءتها من خلال طبيعة البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية التي جرت فيها. فقد عكست هذه الانتخابات تحولاً واضحاً مقارنة بالدورة السابقة، سواء على مستوى النظام الانتخابي المستخدم، أو على مستوى حجم التنافس الفعلي، أو من حيث انعكاساتها على ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية ومؤسسات الحكم المحلي.
- بيّنت المجموعات البؤرية أن انتخابات 2026 جرت في سياق قانوني أكثر تعقيداً من الانتخابات السابقة، نتيجة اعتماد نظامين انتخابيين مختلفين، أحدهما يقوم على القوائم في البلديات، والآخر على الترشح الفردي في المجالس القروية. وقد أدى هذا التحول، بحسب ما ورد في النقاشات، إلى إرباك لدى بعض الناخبين والمرشحين، خاصة في ظل محدودية التوعية المسبقة، الأمر الذي جعل فهم العملية الانتخابية وآليات التصويت والفرز أكثر صعوبة مقارنة بالدورات السابقة.
- خلصت النقاشات إلى أن المؤشر الأهم في انتخابات 2026 لا يتمثل فقط في عدد من توجهوا إلى صناديق الاقتراع، وإنما في اتساع نطاق الهيئات التي لم تشهد تنافساً فعلياً، سواء بسبب فوز القوائم بالترشيح أو عدم ترشح قوائم في بعض الهيئات. ومن هذه الزاوية، فإن المشاركة الفعلية تبدو محدودة عند مقارنتها بمجمل أصحاب حق الاقتراع، وهو ما يعكس إشكالية أعمق تتعلق بضعف التنافس وغياب البدائل أمام الناخبين في عدد واسع من الهيئات.
- أشارت المجموعات البؤرية إلى أن انتخابات 2026 حافظت من حيث المبدأ على قيمة الانتخابات كآلية ديمقراطية ضرورية لتجديد الشرعيات المحلية، إلا أن هذه القيمة تأثرت بمجموعة من العوامل، من أبرزها غياب المنافسة في عدد كبير من الهيئات، وضعف الثقة بالمؤسسات، والجدل المرتبط بشروط الترشح. وبذلك، لم تكن الإشكالية في إجراء الانتخابات بحد ذاته، بل في مدى قدرة الإطار القانوني والسياسي الناظم لها على ضمان مشاركة واسعة وتنافس عادل.
- أظهرت ملاحظات مستشارات مؤسسة مفتاح بعد الانتخابات أن النظام الانتخابي الجديد أنتج آثاراً متباينة. فمن جهة، منح الناخبين في بعض البلديات قدرة أكبر على التأثير داخل القوائم، وفتح نقاشاً عاماً حول التمثيل والمساءلة والإصلاح المحلي. ومن جهة أخرى، ساهم في بعض السياقات، خصوصاً في المجالس القروية، في تعزيز الاعتبارات العائلية والعشائرية على حساب التنافس البرامجي، الأمر الذي أضعف البعد الخدماتي والمهني للعملية الانتخابية.

- برزت في النقاشات ملاحظة أساسية تتعلق بتمثيل النساء والشباب. فعلى الرغم من أن انتخابات 2026 أظهرت تحسناً رقمياً في حضور النساء، إلا أن المجموعات البورية وملاحظات مستشارات مفتاح أكدت أن التحدي الأهم لا يزال يتمثل في تحويل هذا الحضور من تمثيل شكلي إلى مشاركة فعلية في صنع القرار داخل المجالس المحلية. وهذا يعني أن زيادة النسب العددية لا تكفي وحدها ما لم تقترن ببيئة داعمة تضمن التأثير والمساءلة وتكافؤ الفرص.
 - يمكن الاستنتاج أن ضعف المشاركة في انتخابات 2026 لا يعود إلى العزوف الفردي وحده، بل إلى تداخل عاملين رئيسيين: الأول غياب المنافسة الفعلية في عدد كبير من الهيئات، والثاني تراجع الحافزية لدى شريحة من الناخبين في الهيئات التي شهدت اقتراحاً. وقد ظهر في النقاشات أن هذا الضعف يرتبط أيضاً بغياب الحوار المجتمعي السابق على إصدار القانون، وبشعور بعض المشاركين بأن التعديلات القانونية لم تستجب بصورة كافية لملاحظات المجتمع المدني.
 - فيما يتعلق بدير البلح، أظهرت ملاحظات ما بعد الانتخابات أن شمولها في العملية الانتخابية حمل دلالة وطنية وسياسية مهمة، باعتباره مؤشراً رمزياً على إمكانية إعادة إدماج قطاع غزة في المسار الانتخابي المحلي، حتى وإن اقتصر ذلك على هيئة واحدة فقط، وحتى إن كانت نسبة المقترعين منخفضة (لم تتجاوز 14% ممن يحق لهم الانتخاب حتى الساعة 1:00 ظهراً).²³ كما خلصت الملاحظات إلى أن التفاصيل الإجرائية للعملية الانتخابية في دير البلح كانت جيدة جداً من حيث التنظيم والإدارة، على الرغم من محدودية عدد المقترعين. ولم تُسجل في هيئة دير البلح خروقات جوهرية أو واسعة النطاق، الأمر الذي يعزز أهمية البناء على هذه التجربة مستقبلاً، مع ضرورة عدم المبالغة في تعميمها باعتبارها تجربة محدودة جغرافياً وسياسياً.
- إن النقطة الأساسية التي يجب الإشارة إليها في نهاية هذا التقرير هي أن معيار النجاح لا ينبغي أن يقتصر على انتظام يوم الاقتراع، بل يجب أن يشمل مدى توفر المنافسة، وعدالة شروط الترشح، ووضوح النظام الانتخابي، وثقة المواطنين بالعملية برمتها. كانت هذه الانتخابات قد كشفت عن تحديات بنيوية في النظام الانتخابي المحلي، حيث برزت الحاجة إلى مراجعة الإطار القانوني، وتعزيز التوعية الانتخابية، وتوسيع المشاركة الفعلية للنساء والشباب، والحد من التزكية والعائلية، بما يضمن أن تكون الانتخابات المحلية أداة ديمقراطية حقيقية لا مجرد إجراء دوري محدود الأثر.

²³- لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين. "الانتخابات المحلية: 24.53% نسبة الاقتراع حتى الساعة الواحدة ظهراً". نشر في تاريخ 25 نيسان 2026. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/Laomz>

تؤكد مؤسسة "مفتاح" على أهمية التعامل مع مطالب مؤسسات المجتمع المدني التي سبقت الانتخابات بوصفها مدخلاً أساسياً لتطوير البيئة القانونية الناظمة للانتخابات المحلية، لا باعتبارها ملاحظات شكلية أو لاحقة على العملية الانتخابية. فقد أظهرت التجربة أن عدداً من الإشكاليات التي برزت أثناء الانتخابات كانت قد طُرحت مسبقاً من قبل مؤسسات المجتمع المدني، لا سيما ما يتعلق بشروط الترشح، وتعقيد النظام الانتخابي، وضعف التوعية، واتساع نطاق التزكية، والأعباء المالية والإدارية، ومحدودية الضمانات الكفيلة بتعزيز المشاركة الفعلية للنساء والشباب. وعليه، فإن إعادة النظر في القرار بقانون بشأن الانتخابات المحلية باتت ضرورة لضمان انسجامه مع مبادئ المشاركة السياسية والمساواة وتكافؤ الفرص، ومع القانون الأساسي الفلسطيني والالتزامات الحقوقية ذات الصلة. كما تبرز الحاجة إلى فتح حوار وطني جاد وشفاف مع مؤسسات المجتمع المدني والفاعلين المحليين، يفضي إلى تعديلات جوهرية تعزز الثقة بالعملية الانتخابية، وتضمن أن تكون الانتخابات المحلية أداة لتجديد الشرعيات وتعزيز المساءلة والحكم المحلي الديمقراطي، لا مجرد إجراء إداري محدود الأثر.

المصادر والمراجع

- ألترا فلسطين. "القوى الديمقراطية ترفض إجراء الانتخابات المحلية وفق القانون المعدل لعام 2025". نُشر بتاريخ 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025. متاح عبر الرابط: <https://shorturl.at/c1gH5>
- ديوان الجريدة الرسمية. "القرار بقانون رقم 23 لسنة 2025 بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية". الجريدة الرسمية، عدد ممتاز 31، 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025. متاح عبر الرابط: <https://shorturl.at/4PuLh>
- الرياحي، إباد، وسمارة، أشرف. "تمدد التزكية وتراجع المشاركة: اختبار صعب للديمقراطية المحلية". رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، نُشر بتاريخ 28 نيسان/ أبريل 2026. متاح عبر الرابط: <https://shorturl.at/qQnUx>
- الشاهد الإلكتروني "استهجان شعبي من سحب قيادات يسارية لدعواها بشأن قانون الانتخابات المحلية". نُشر بتاريخ 12 شباط/ فبراير 2026. متاح عبر الرابط: <https://shorturl.at/32M5q>
- عوض، طالب. "قراءة بقانون رقم 23 لسنة 2025 بشأن الانتخابات المحلية". أنجزت لصالح المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي "مفتاح"، 2025. غير منشورة.
- لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين. "الانتخابات المحلية: 24.53% نسبة الاقتراع حتى الساعة الواحدة ظهراً". نُشر بتاريخ 25 نيسان/ أبريل 2026. متاح عبر الرابط: <https://shorturl.at/Laomz>
- لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين. "لجنة الانتخابات تعلن نتائج الانتخابات المحلية 2026". نُشر بتاريخ 26 نيسان/ أبريل 2026. متاح عبر الرابط: <https://shorturl.at/LXy4p>
- لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين. "نتائج الانتخابات المحلية 2026: نسبة الاقتراع النهائية على مستوى الهيئات المحلية". متاح عبر الرابط: <https://shorturl.at/hT5jE>
- لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين. "ورقة حقائق حول الانتخابات المحلية 2026". متاح عبر الرابط: <https://shorturl.at/Nu86M>
- مؤسسة الحق. "بيان صحفي صادر عن المؤسسات الأهلية والحقوقية حول القرار بقانون بشأن الانتخابات المحلية وتعديلاته اللاحقة". نُشر بتاريخ 2 شباط/ فبراير 2026. متاح عبر الرابط: <https://shorturl.at/nKKML>
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - ديوان المظالم. "ورقة موقف من الائتلاف الأهلي للانتخابات بخصوص قانون انتخابات الهيئات المحلية المقترح". نُشرت بتاريخ 17 أيار/ مايو 2025. متاح عبر الرابط: <https://www.ichr.ps/public/page/124818>
- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية - مرصد. "انتخابات الهيئات المحلية 2026: من التمثيل الإلزامي إلى تحديات المشاركة الفاعلة للنساء". نُشر في تاريخ 14 أيار 2026. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/Q8jAu>
- مداخلة السيد عبد المؤمن عفانة في لقاء مناقشة مخرجات المجموعات البؤرية في تاريخ 20 أيار 2026 - مقر مؤسسة مفتاح، رام الله.
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا. "انتخابات الهيئات المحلية للعام 2021-2022". متاح عبر الرابط: <https://shorturl.at/iMAPw>

- وكالة وطن للأخبار. "تقديم طعن دستوري أمام المحكمة الدستورية العليا ضد القرار الرئاسي بشأن قانون الانتخابات".
نُشر بتاريخ 23 شباط/ فبراير 2026. متاح عبر الرابط: <https://shorturl.at/7AbyE>
- قرار بقانون رقم 23 لسنة 2025 بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية، المادة 16.

المجموعات البؤرية

- مجموعة بؤرية قبلية للمشاركين من محافظة أريحا والأغوار- أجريت في تاريخ 20 نيسان 2026 (وجاهية)
- مجموعة بؤرية قبلية للمشاركين من محافظة جنين- أجريت في تاريخ 21 نيسان 2026 (تقنية زووم)
- مجموعة بؤرية قبلية للمشاركين من محافظة بيت لحم- أجريت في تاريخ 21 نيسان 2026 (تقنية زووم)
- مجموعة بؤرية قبلية للمشاركين من محافظة نابلس- أجريت في تاريخ 22 نيسان 2026 (تقنية زووم)
- مجموعة بؤرية قبلية للمشاركين من محافظة الخليل- أجريت في تاريخ 22 نيسان 2026 (تقنية زووم)
- مجموعة بؤرية قبلية للمشاركين من محافظة قلقيلية- أجريت في تاريخ 25 نيسان 2026 (تقنية زووم)
- مجموعة بؤرية بعدية للمشاركين من كافة المحافظات المستهدفة- أجريت في تاريخ 15 أيار 2026 (تقنية زووم).